



# مقاصد الشرع وقضايا العصر

تقديم ومشاركة

أ. د. محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف



الهيئة التشريعية العامة للجمهورية الإسلامية

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢١ م





الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج علي

## مقاصد الشرع وقضايا العصر

إعداد

د. محمد مختار جمعة

الطبعة الأولى

للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٢١.

ص.ب ٢٣٥ ومسيس  
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة  
الرمز البريدي : ١١٧٩٤  
تليفون : ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩  
فاكس : ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

الطباعة والتنفيذ  
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه  
الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجيهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب.  
يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن  
كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[سورة هود: ٨٨]





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم  
أنبيائه ورسوله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه  
ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن هناك من يقفون عند ظواهر النصوص لا يتجاوزون  
الظاهر الحرفي لها إلى فهم مقاصدها ومراميتها، أو إدراك ما  
تحمله تلك المقاصد السامية من وجوه الحكمة واليسر والسعة،  
فضلاً عن عدم فهمهم للمقاصد العامة للشرع الخفيف،  
فيحملون الناس على العنت والمشقة، إما جهلاً وسوء فهم،  
وإما إخراجاً للنصوص عن سياقها عن قصد وسوء طوية.

وقد أكد العلماء والفقهاء والأصوليون على أهمية فهم  
المقاصد العامة للتشريع، فهي الميزان الدقيق الذي تنضبط به





الفتوى، وتستقيم به أمور الخلق، وتحقق به مصالح البلاد والعباد، فالأحكام في جملتها بنيت على جلب المصلحة أو درء المفسدة أو عليهما معاً، يقول الإمام الشاطبي رحمته الله: بالاستقراء وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور عليها حيثما دارت، فترى الشيء الواحد يُمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز.

وكثير من الأحكام الجزئية الفرعية لا يمكن الحكم فيها إلا من خلال فهم المقاصد العامة للتشريع، وفي ضوء فهم القواعد الأصولية وقواعد الفقه الكلية.

وقد اجتهد علماءنا وفقهاؤنا العظام في تقرير عدد من المبادئ والمقاصد العامة في صورة قواعد كلية وأخرى فرعية على نحو قولهم: «الأمر بمقاصدها»، و«لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»، و«الأصل في المنافع الإباحة والأصل في المضار التحريم»، و«لا ضرر ولا ضرار»، و«الضرر يُزال»، و«الضرر لا يزال بضرر أكبر منه»، و«يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام»، و«درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة»، و«لا تدفع المفسدة



اليسيرة بضياع المصلحة الكبيرة»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«الضرورات تبيح المحظورات»، و«ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها»، و«العادة محكمة»، و«المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً»، و«المنكر لا يُزال بمنكر أعظم منه»، و«اليقين لا يزال بالشك»، وأن كل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة في شيء».

ونؤكد أنه لا يكفي لمن يتصدى لقضايا العلم الشرعي أن يكون مُلمّاً ببعض القواعد دون بعض، ولا أن يكون مجرد حافظ للقواعد غير فاهم لمعانيها ومراميها ولا مدرك لدقائقها، فيقف عند قولهم: الضرر يزال، دون أن يدرك أن الضرر لا يزال بضرر مثله أو أكبر منه، وأن الضرر الخاص يُتحمل لدفع الضرر العام، أو يقف عند حدود قولهم: درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، دون أن يدرك أن درء المفسدة اليسيرة لا يدفع بتضييع المصلحة الكبيرة، وأنه إذا تعارضت مفسدتان دُفعت الأشد بالأخف، بل عليه أن يسبر أغوار هذه القواعد بما يمكنه من الحكم الدقيق على الأمور.



ومن ثمة تأتي أهمية هذا الكتاب: «مقاصد الشرع وقضايا العصر» الذي قدمه للقارئ الكريم كخلاصة دقيقة وشفافية لبحوث نخبة من كبار العلماء والكتّاب والفقهاء والأصوليين قدموها ضمن أعمال المؤتمر الثاني والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذي عقدت تحت عنوان: «مقاصد الشريعة الإسلامية وقضايا العصر»، شرفتُ بأن أضُم إليها مبحثاً كتبته عن حفظ النفس، مع حرصنا الدقيق على نسبة كل بحث منها إلى صاحبه على النحو الذي قدمه عليه، سائلين الله ﷻ أن يجزيهم جميعاً وكل من شارك في هذا المؤتمر أو أشرف على أعماله خير الجزاء، وأن يتقبل منا ومنهم جميعاً صالح الأعمال. وقد آثرنا إخراج هذا الكتاب متضمناً هذه البحوث القيمة في هذه السلسلة العلمية الماتعة «رؤية» تعميماً للنفع.

والله من وراء القصد وهو الموفق والمستعان

أ.د. محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

بالأزهر الشريف



## مقاصد الشريعة دراسة مصطلحية (\*)

وُضعت الشرائع الإلهية لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً، والشريعة الإسلامية باعتبارها واحدة من هذه الشرائع وخاتمة لها ومهيمنة عليها جاءت أحكامها لتحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة في كل زمان ومكان، ومن أجل ذلك ربطت الشريعة الإسلامية الأحكام بجمل من المقاصد العامة والخاصة لا تنفك عنها، وهو ما جعل اهتمام العلماء على مدار التاريخ بالمقاصد الشرعية في تفرعاتهم وتخريجاتهم الفقهية عظيماً، وإن كانت بنسب متفاوتة في القدر، فأضحت المقاصد الشرعية من القواعد التي تُسهم في فهم الشريعة الإسلامية وإدراكها، وتضبط التنظيرات الفقهية المنزلة على الوقائع المستجدة؛ لأنها تحافظ على مقصود الشرع في جلب المنافع ودفع المضار.

---

(\*) د. حمدان مسلم المزروعى، رئيس مجلس أمناء جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، ورئيس الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة سابقاً.

## الدلالة اللغوية والمجال التاريخي والمعرفي للمقاصد

### أولاً- تعريف المقاصد في اللغة:

المقاصد جمع مقصد، والمقصد في اللغة هو الهدف والغاية، ويطلق كذلك على استقامة الطريق، والاعتماد على شيء<sup>(١)</sup>، وله معانٍ أخرى لا تخرج عن حصول الفائدة من أمرٍ ما، أو حصول التوجه والخروج من النسيان أو السهو أو العفوية، وتنتهي المعاني جميعها إلى معنى واحد وهو التوجه والقصد<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في القرآن الكريم لفظ مشتق منه بصيغة (قاصد) وأريد به معنى الطريق المستقيم أو القرب كما فسّر بهما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ﴾<sup>(٣)</sup>، كما ورد معنى التوسط في فعل أمر (اقصد)، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهو المعنى الذي يدل عليه

(١) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، جـ ٣، ص ٣٥٣، مادة (قصد)، ط دار صادر، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ - بيروت، والمعجم الوسيط، جـ ٢، ص ٧٤٤. مادة (قصد).

(٢) تجديس المنهاج في تقويم التراث، د. طه عبد الرحمن، ص ١٦٨ بتصرف، ط المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء.

(٣) [سورة التوبة، الآية ٤٢].

(٤) [سورة لقمان، الآية ١٩].



الحديث: «.. وَاعْدُوا وَرَوْحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدُّجَةِ، وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا»<sup>(١)</sup>، وقد يرد لفظ المقصد ويراد به حصول الغرض صحيحًا أو فاسدًا، وقيام الباعث المشروع للقيام بأمر من الأمور، وقد يرد لفظ المقصد ويقصد به الحكمة<sup>(٢)</sup>، وهو المعنى القريب من المفهوم الاصطلاحي.

ثانيًا- العلاقة بين لفظ المقاصد وما يشابهه من الألفاظ:

توجد ألفاظ كثيرة متعددة تشابه لفظ المقاصد في بعض معانيه، لكنني سأقتصر على بعض ما فسر به لفظ المقاصد عند جمع من العلماء والباحثين.

أ- العلاقة بين المقصد والغاية: الغاية في اللغة هي: أقصى الشيء، وغاية كل شيء: مداه ومنتهاه، وجمعها غايات، ويقال: هذا الشيء غاية، أي منتهى هذا الجنس<sup>(٣)</sup>، وهي معانٍ قائمة في التعريف الاصطلاحي الذي يدل على أن الغاية هي مراد الشارع من الحكم، وهذا المعنى نفسه

(١) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، حديث رقم: ٦٤٦٣.

(٢) تجديد المنهاج في تقويم التراث، ص ١٦٨ بتصرف.

(٣) لسان العرب، ج٥، ص ١٣٤.



موجود في المقاصد عند بعض أهل العلم، وقد فسّر بعضهم المقاصد بالغايات<sup>(١)</sup>، وطابق بينهما الغزالي في الإحياء وهو يتحدث عن مقصد الحج، حيث يقول: وكان اجتماع الهمم والاستظهار بمجاورة الأبدال والأوتاد المجتمعين من أقطار البلاد، هو سر الحج وغاية مقصوده<sup>(٢)</sup>، إلا أن لفظ الغاية وإن كان يحمل معنى المقصد، فإن ذلك على جهة المقاصد الخاصة أو الجزئية، وليس من جهة المقاصد العامة، فلك أن تقول: غاية التحريم كذا، وغاية العبادات كذا باعتبارها قسيماً للمعاملات وأحكام الأسرة، ولا تقول غاية الشريعة عامة كذا، وفي الإحياء للغزالي: غاية العبادات وثمرتها المعاملات أن يموت الإنسان مُحَبًّا لله عارفاً بالله<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم يجوز لنا استعمال لفظ الغايات لشرح المقاصد الخاصة أو الجزئية لما بينهما من علاقة تضافيفية، وعموم

---

(١) مقاصد الشريعة ومكارمها لعلال الفاسي، ص ٧ بتصرف، ط دار الغرب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٩٩٣ م.

(٢) إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى، ٥٠٥ هـ)، ج ١، ص ٢٧٠، كتاب أسرار الحج، الباب الثالوث في الآداب الدقيقة والأعمال الباطنة، ط دار المعرفة - بيروت.

(٣) المرجع السابق، كتاب آداب العزلة وهو الكتاب السادس من ربيع العادات، ج ٢، ص ٢٢٨.



وخصوص من وجه، ولا نراه صالحًا تمامًا لتفسير المقاصد العامة؛ لقصوره عن حمل معانيها.

ب- العلاقة بين المقصد والحكمة: الحكمة في اللغة: من الإحكام والإتقان، وقيل: الحكيم ذو الحكمة<sup>(١)</sup>، وقيل بأنها عبارة عن معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم.

أما الحكمة في الاصطلاح الأصولي والفقهية فهي تدل على ما يترتب على التشريع من جلب مصلحة وتكميلها، أو دفع مفسدة وتقليلها، ومن ذلك جاء في المنح: «كَأَنَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ الْأَصْلَ مَنَعُ إِتْلَافِ النَّفُوسِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّمَاءِ الْحَرَمَةَ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي دَفْعَ الْمَفْسَدَةِ»<sup>(٢)</sup>، كدفع من لا يُدْفَعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ، وَقَتْلُ مَنْ يِقَاتِلُنَا.

وقد تطلق أحياناً على المقصد الجزئي كحكمة تحريم بيع المعدوم، وهي المتمثلة في نفي الجهالة.

كما تطلق على المقصد الكلي كمصلحة تحقيق التيسير ورفع الحرج، وفي الإحكام للآمدى: الحكمة اللازمة

(١) لسان العرب، مادة حكم، ج١٢، ص١٤٠.

(٢) منحة الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى ١٢٩٩هـ)، كتاب الجهاد، ج٣، ص١٤٦، ط دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.



لضابطها إما أن تكون ناشئة عنه؛ وإما ألا تكون ناشئة عنه، التي لا تكون ناشئة عنه إما أن تكون للوصف دلالة على الحاجة إليها، أو لا تكون كذلك، فالأول: كشرع الرخصة في السفر لدفع المشقة الناشئة من السفر<sup>(١)</sup>.

فتكون العلاقة حينئذ بين المصطلحين علاقة خصوص وعموم، فكل حكمة مقصد، وليس كل مقصد حكمة؛ لخفاء الوصف الظاهر المنضبط أحياناً في الحكمة، ولشمول مفهوم المقاصد وسعته، ومن هنا نستطيع القول: إن كلمة الحكمة مناسبة لشرح المقاصد بحكم التداخل الكبير بينهما؛ فلفظ الحكمة والمقاصد قد يترادفان في الإطلاق والتعبير في أغلب الأحيان، وتعتبر الحكمة مع المصلحة أكثر انسجاماً لشرح لفظ المقاصد عند تحديد الماهية.

ج- العلاقة بين المقصد والعلة: العلة تطلق على السبب في أصلها اللغوي، يقول الفيروز آبادي: إذا قلت: هذه علته

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدى (المتوفى: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ج٣، ص ٢٨١، ط: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.



أي سببه<sup>(١)</sup>، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: « .. فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رَجُلِي بَعْلَةَ الرَّاحِلَةِ.. »<sup>(٢)</sup> أي بسببها. فهي اسم لما يتغير حكم الشيء بحصوله، ومأخوذ من العلة التي هي المرض؛ لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المريض.

والعلة في الاصطلاح الأصولي هي: الوصف الظاهر المنضبط الذي يضاف للحكم الشرعي إليه، أو هي: ما شرع الحكم عنده - أي عند وجوده لا به - لحصول الحكمة جلب مصلحة، أي ما يكون لذة أو وسيلة إليها أو تكميلها

---

(١) القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ص ١٠٣٥، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٢) صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الحج، بَابُ بَيَانِ وُجُوهِ الْأَحْرَامِ، وَأَنَّهُ يُجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالْتِمَعُ وَالْقِرَانَ، وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَمَنَى حَيْلِ الْقَارِنِ مِنْ نُسْكَيْهِ، حديث رقم: ١٢١١، ولفظه: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أُرْجِعِ النَّاسَ بِأَجْرَيْنِ وَأَرْجِعْ بِأَجْرٍ؟ (فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ)، قَالَتْ: فَأَزْدَنِي خَلْفَهُ عَلَى حَيْلٍ لَهُ، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رَجُلِي بَعْلَةَ الرَّاحِلَةِ.. قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في التعليق: ... (فيضرب رجل ببعلة الراحلة) المعنى أنه يضرب رجل أخته بعود بيده عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة حين تكشف خمارها غيرة عليها، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.



أو دفع مفسدة، أي ما يكون ألماً أو وسيلة إليه، أو تقليلها، سواء أكان ذلك نفسياً أم بدنياً دنيوياً أم أخروياً<sup>(١)</sup>، وهو تعريف يشمل الوسائل والمقاصد معاً، بخلاف المقاصد فلا يدخل فيها الوسائل لأنها قسيمها، كما تخصص العلة لتعني فقط ما من أجله جاء النهي، فالشيء قد يحرم لذاته كالخمر والميتة، وأعني بقولي: لذاته. أن علة تحريمه وصف في ذاته وهو الإسكار والموت.

وبهذا تختلف العلة عن المقاصد من حيث ضيق مفهوم العلة من جهة خصوصيتها، ومن جهة اعتبارها مصلحة في حد ذاتها، وهي بذلك ركن من أركان القياس، وقد تكون علة غائية، وتعني الأهداف المرجوة من أي حكم من الأحكام، والعلة بهذا المعنى تكون مرادفة للحكمة وللمقصد، فتلتقى مع المقاصد على جهة الترادف طالما معناها مترتب على الفعل من نفع أو ضرر، أو عند وجود المعنى الذي يترتب على تشريع الحكم من مصلحة، أو

---

(١) التقرير والتجبر على تحرير كمال بن المهام لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بـ(ابن أمير حاج)، ويقال له ابن الموقست الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، ج٣، ص١٤١، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



دفع مفسدة، ومن ثمَّ يجوز إطلاقها على المقاصد، أي على المصالح والمفاسد التي تتعلق بها الأوامر والنواهي الشرعية، إذ قد استعملت لفظة العلة لتدل على المصلحة أو المفسدة نفسها، كما فعل الشاطبي حيث فسر العلة بالمصلحة والمفسدة المقصودة من الحكم<sup>(١)</sup>، إضافة إلى أن العلة عادة ما تتضمن مقصدًا شرعيًّا؛ لأن بناء الحكم على العلة مظنة لتحقيق الحكمة المقصودة منه<sup>(٢)</sup>.

د - العلاقة بين المقاصد والمصالح: إن القارئ لنصوص الوحي وأقاويل العلماء الفقهية والأصولية، سيجد علاقة وثيقة ومتداخلة بين المقاصد والمصالح، تبدأ من كون المقاصد الشرعية تتمحور حول الكليات من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهذه الكليات تحتزل في جلب المصالح ودفع المفاسد، وبذلك أخذ مفهوم المصلحة مكانًا مهمًّا في بناء المقاصد، لأن الكليات أصول المصالح،

---

(١) الموافقات لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ج١، ص ٤١١، ط دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ولفظه (... فعمل الجملة؛ العلة هي المصلحة نفسها أو المفسدة لا مظنتها، كانت ظاهرة أو غير ظاهرة، منضبطة أو غير منضبطة...).

(٢) مقاصد الشريعة لعلال الفاسي، ص ١٢٧.

وذلك لأن القصد من وضع الشريعة الإسلامية هو مصالح العباد في العاجل والآجل معاً.

كما تشترك المقاصد مع المصالح في الترتيب حسب الحاجة والترجيح، واعتمادهما معاً على أصول كلية كمبدأ رفع الحرج، وأصل مآلات الأفعال، ونفي الضرر، وغيرها، بالإضافة إلى أن كلاً من المقاصد والمصالح معتبرة منهجياً في الاجتهاد، والتعامل مع نصوص الوحي من أجل التوصل إلى الأحكام الشرعية اللازمة للوقائع.

ثالثاً- تحديد المجال التاريخي لمفهوم مصطلح المقاصد:

من المعلوم أن لفظ المقاصد لم يتم استعماله قبل القرن الرابع بالمعنى الذي نحن بصدد الحديث فيه؛ بل كانت مضامينه تتداول في نصوص الوحي من خلال مسميات قريبة من قبيل رفع المشقة والحرج، ودفع الضرر، وغيرها<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ فإن كل نص يحمل تحقيق المقصد الشرعي ينبغي

(١) حجة الله البالغة لأحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ (الشاه ولي الله الدهلوي) (المتوفى: ١١٧٦ هـ)، علق عليه: الشيخ محمد شريف سكر، ج١، ص ٢٧ وما بعدها، ط دار إحياء العلوم - بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.



أن يعين ذلك المقصد ويجري على أساسه فهم النص، كما تم تداول معاني المقاصد تحت مصطلح المصالح ومثيلاته، وتجلّى ذلك في إنشاء (الاستحسان)<sup>(١)</sup> عند الأحناف (والمصالح المرسلّة)<sup>(٢)</sup> عند المالكية، ليتطور التحديد إلى اعتماد ألفاظ أخرى كعناوين للكتب والمؤلفات للدلالة على ذات المقصد؛ وذلك من قبيل كتاب (المحاسن) لأبي بكر محمد بن الشاشي (ت ٣٦٥هـ)، وكتاب (الذريعة إلى مكارم الشريعة) للراغب الأصفهاني (ت ٣٠٢هـ)؛ بل نجد أنفسنا أمام مؤلفات تحدثت حديثاً جزئياً عن مضامين المقاصد ككتاب (غياث الأمم في التياث الظلم)

(١) الاستحسان عُرّف بتعريفات عديدة، منها: ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس. انظر: أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهلهُ لعبايش بن نامي بن عوض السلمي، ص ١٩٦، ط دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. وقد يعرف الاستحسان بالاستثناء من حكم سابق بدليل هو أقوى، أو العدول في مسألة عن غير ما حكم به في نظائرها للدليل أقوى.

(٢) المصلحة المرسلّة هي: كل منفعة ملائمة لمقصود الشارع لم يشهد لها نصٌّ خاصٌّ بالاعتبار أو الإلغاء. انظر: كتاب الاجتهاد في مناهج الحكم الشرعي دراسة تأصيلية تطبيقية لمؤلفه: بلقاسم بن ذاكِر بن محمد الرُّبَيْدِي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى عام ١٤٣٥هـ، إشراف: أ. د. غازي بن مرشد العتيبي، ص ٤٤٦، ط مركز تكوين للدراسات والأبحاث، ط الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.



لإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ)، وكتابي (المنخول)،  
و(المستصفي) للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، و(القواعد  
الصغرى) (والكبرى) للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ).

وفي هذا الصدد نجد (الموافقات) للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)،  
خصص فيه كتاباً للمقاصد وعنون له بهذا العنوان، حتى عدَّ  
أول من أسس علم المقاصد، وأهم من أبرز المصطلح من  
حيث مضامينه ومشمولاته<sup>(١)</sup>، ولكنه في الوقت ذاته لم يعتمد  
إلى تعريف المقاصد، لكن يمكن القول: إن الشاطبي قد أتى  
بقضايا مهمة تشكل الأعمدة الحقيقية للتعريف بالرسم<sup>(٢)</sup>  
لمصطلح المقاصد، كما تجل ذلك في محاولات المعاصرين  
الذين حاولوا إنشاء تعريفات تتباين أحياناً وتتوافق أحياناً  
أخرى في الألفاظ والمعاني.

(١) الشاطبي ومقاصد الشريعة لحماي العبيدي، ص ١٣١.

(٢) الرسم عبارة عن ألفاظ وضعية مرتبة للدلالة على معنى؛ ل يتميز عن غيره بأوصاف. وهو  
نوعان: تام وناقص، فالرسم التام: ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف  
الإنسان بالحيوان الضاحك، والرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس  
البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في  
تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه. كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الزين  
الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، حققه وصححه جماعة من العلماء، ص ١١١، ط دار  
الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



## رابعاً- تحديد المجال المعرفي للمقاصد:

المجال المعرفي للمقاصد هو علم أصول الفقه، حيث تنجلي العلاقة بينهما من خلال الآتي:

١- العلاقة بين المقاصد وأصول الفقه بادية في كون فهم المقاصد وإدراكها شرطاً للاجتهاد الشرعي.

٢- المقاصد لها ارتباط بالقواعد الكلية التي يعتمد عليها الأصولي في الاستنباط، كقاعدة «الأمر بمقاصدها»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«العادة محكمة».

٣- المقاصد مفردة من مفردات الترجيح بين الأدلة، وذلك جزء من علم الأصول.

٤- المقاصد لها علاقة ببعض الأدلة الأصولية كالقياس والمصلحة المرسله وسد الذرائع.

٥- المقاصد علامة يهتدي بها الفقيه لتساعده على اختيار الحكم الملائم لدخوله تحت قاعدة كلية تجمع جملة من الفروع المتشابهة.

وفي هذا الصدد نرى وجوب العمل على صياغة جديدة لعلم أصول الفقه تستوعب المقاصد على نحو يكاد يكون



قسماً له حتى يستقل ببعض القواعد والأحكام، حيث لا نوافق على الانفراد التام لتداخل العلاقة بينهما، وفي السياق نفسه لا نوافق على القول بأن نشأة المقاصد على يد الشاطبي تدل على أن أصول الفقه كان قاصراً عن أداء وظيفته ومسيرة الزمان والمكان، بدليل أن الاجتهاد كان مؤدياً لدوره في القرون السابقة لأن المقاصد كانت تُراعى ضمناً عند التنزيل والتخريج والترجيح.

**التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم المقاصد**

**أولاً- التعريف بذكر عناصر المفهوم:**

هذا التعريف عمد إلى التفرقة بين المقاصد العامة والمقاصد الخاصة، ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم بذكر عناصره وفروعه التي يتكون منها.

فعرفت المقاصد العامة بأنها: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في



هذا أيضًا معانٍ من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها<sup>(١)</sup>.

أما المقاصد الخاصة فهي: الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة<sup>(٢)</sup>.

إن هذا التعريف بقسميه أبان لنا عن عناصر دلالية مهمة، وقدم لنا ما يعيننا على الوصول إلى فهم حقيقي لمصطلح المقاصد، وذلك من خلال الآتي:

١- المقاصد روعيت في الجانب التشريعي الإسلامي، ويفهم من ذلك ضرورة اعتبارها عند الاستباط.

٢- المقاصد تنقسم إلى مقاصد عامة وتدخل في جميع أبواب الشرع أو أكثرها، كرفع الحرج؛ ومقاصد خاصة تتعلق بباب معين كباب الزكاة أو الوقف، ويفهم من ذلك شمول المقاصد لجميع الأحكام.

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، ج٢، ص ٢١ بتصرف، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، ج٢، ص ١٢١.



٣- تقسيم المقاصد إلى عامة وخاصة يفهم منه اعتبار المقاصد الخاصة خادمة للمقاصد العامة، وتابعة لها وفق تناسب خاص بينهما، كما يفهم أن الإخلال بالمقاصد الخاصة قد يشكل إخلالاً بالمقاصد العامة.

غير أننا نستطيع أن نقول: إن التعريف للمقاصد العامة وإن كان يكتسب أهمية كبيرة في صناعة التعريف باعتباره أول محاولة فعلية لشرح ماهية المقاصد، وما فيه من العناصر التي تميز المقاصد عما يشابهها، فإن التمعن في التعريف يدلنا على أنه مشوب بالقصور من جهة استعماله لألفاظ لا تعبر عن حقيقة الماهية، وهذا ينطبق على لفظ (المعاني) الذي يحمل دلالات أخرى، وسيقت عند العلماء للدلالة على غير ما يقصده المعرّف.

أما تعريف المقاصد الخاصة فهو مبني على تقسيم الشريعة إلى عنوان عام سُمِّيَ باسمها، وإلى أبواب خاصة، وهذا أمرٌ محمودٌ لإدراك تمييز المقاصد عما يداخلها من المصطلحات، لكن في الوقت ذاته قد يعترض على التعريف بالآتي:

- كونه لم يبين خصوصية الأبواب، حيث توجد أبواب مشتركة كما في قسم المعاملات من المعاوضات والتبرعات،



كما يوجد باب مستقل كنحو البيع أو الإجارة، فيؤدي إلى غياب التفرقة بين الأبواب وطبيعتها، مما يؤثر على وضع المقاصد في مكانها الصحيح.

- كونه اشتمل على جزئين: أحدهما متعلق بتحقيق مصالح الناس النافعة، وثانيهما متعلق بحفظ مصالحهم العامة في تصرفات خاصة، وهذا يؤدي إلى وقوع التشويش والاضطراب في تحديد التفرقة بين الجزئين المكونين للتعريف.

ثانياً- التعريف بتحديد دلالة المفهوم: يتضمن هذا النوع من التعريفات تقديم المفهوم بمجموعة المواصفات الخاصة به، فعرفت المقاصد على هذا المنهج بأنها: الغاية منها، أي (الشريعة)، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها<sup>(١)</sup>.

فالتعريف في عمومه أوجز من سابقه، وهذا مطلوب في صناعة التعاريف، وأكد في الوقت ذاته على أن كل حكم من أحكام الشريعة يتضمن مقصداً شرعياً، وهذا

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لعلال الفاسي، ص ٢٤ وما بعدها بتصريف.



عمل حسن كذلك، ولكنه يفتقد في نظرنا إلى ألفاظ تصوّر حقيقة المعرّف؛ فهو يربط المقاصد بالغاية من جهة، وبالأسرار من جهة ثانية، فكأنه يريد الجمع بين المقاصد العامة والمقاصد الخاصة باستعماله اللفظين، مع التأكيد على أن الأحكام الشرعية لا تخلو من مقصد عام أو خاص، أدركناه أم لم ندركه.

### ثالثاً- التعريف بالوظيفة:

عرّفت المقاصد على هذا الاعتبار بأنها: الغايات المحصلة لمصالح العباد، والتي وُضعت الشريعة لأجل تحقيقها، وهو تعريف وإن كان معبراً عن المقاصد فإنه يعاب عليه ربطها كلياً بوظيفة المقاصد، وهذا يفقد تخصيصها بمحلها، كما يعاب عليه استعمال لفظ الغاية؛ للتعليل السابق نفسه، بالإضافة إلى خلوه مما يدل على مآلات طلب الشارع وإرشاده للمكلف لتشمل المقاصد سائر الأزمنة والأوقات، وامتدادها للأحكام السلوكية والأحوال القلبية والأخلاقية، وهو مأخذ يجري على التعريفين السابقين كذلك.



رابعاً- تعريفنا لمقاصد الشريعة باعتبارها علمًا:

إن مصطلح مقاصد الشريعة باعتباره علمًا هو: جملة الغايات والأهداف والمآلات التي قصدها واضع الشرع الحكيم لتحقيق سعادة الإنسان ومصالحته في الدارين الدنيا والآخرة.

رأينا في تحديد طبيعة بناء مصطلح المقاصد وخصائصه:

الناظر للقران الكريم والسنة النبوية الشريفة وما كان يقوم به الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن بعدهم قبل ظهور مصطلح المقاصد سيجد الاشتغال بمفهومه واعتباره واضحًا من خلال سياق مضامينه وأحكامه، وهذه المضامين أخذت في التقلص عبر مرور الزمن حتى أصبحنا أمام لفظ موجز دال عليه، وهو لفظ (المقاصد)، وذلك من خلال الاعتماد على الاشتقاق اللغوي، وتخصيص لفظ (مقاصد) للدلالة على مفهوم محدد، بالإضافة إلى تأكيد التخصيص عبر التركيب الإضافي بلفظ (الشريعة).

فأصبح مصطلح المقاصد يختص بجملة من الخصائص منها:

١ - التعلق بعلم الاستنباط الشرعي، وفهم الدين.

٢ - أنه خادم لما سواه كعلم أصول الفقه وعلم الفقه.



- ٣ - أنه يقوي من اعتبار كليات الشريعة وثوابتها.
- ٤ - أن له قابلية الارتقاء ليصبح مصطلح قضايا وليس تصورات.
- ٥ - أنه من وسائل العلم بمسالك الفهم للوحي.
- ٦ - أنه يشكل نسقاً مركباً مع غيره من قواعد الأصول والفقه واللغة.
- ٧ - أنه يتفاعل مع الواقع، على أساس أحكام الشريعة وقواعدها في ارتباطها بحياة المكلفين.
- وهي مميزات تؤكد الترابط بين المقاصد والمصالح التي جاءت الشريعة لتحقيقها؛ مما يستدعي ذكر مراتبها على وفق ذلك الاعتبار.

### مراتب المقاصد

إذا كانت المقاصد الشرعية هي عبارة عن حكم ومصالح، فإنها تتنوع حسب الحاجة إلى الضروريات والحاجيات والتحسينيات.



## أولاً- المقاصد الضرورية:

المقاصد الضرورية هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة؛ بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المين، ومنها: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وهي مقاصد اتفقت الملل على حفظها<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع من المقاصد تحيط به الاعتبارات التالية:

- أدلتها منصوص عليها في القرآن والسنة، وغيرهما من أدلة الشرع المعتمدة، مما دل عليها الاستقراء<sup>(٢)</sup>.

- المقاصد الضرورية هي كليات نافعة للدين والدنيا

---

(١) الموافقات للشاطبي، ج٢، ص ١٨ بتصرف.

(٢) الاستقراء: هو الحكم على كليّ لوجوده في أكثر جزئياته، وكذا قولهم هو تصفّح الجزئيات لإثبات حكم كليّ لا يخلو عن التسامح. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، ج٢، ص ١٧٢، ط مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.



والآخرة، وتعني تكريم الإنسان وإتمام النعم عليه في الدنيا والآخرة.

- اعتبار المقاصد الضرورية مصلحة محققة، وعدم اعتبارها مفسدة محققة<sup>(١)</sup>.

- حفظ الضروريات يكون «بأمرين: أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود، والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم»<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً- المقاصد الحاجية:

المقاصد الحاجية هي كل ما يفتقر إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، وهي تدلنا على جملة من الأمور منها:

---

(١) المستصفي في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، ص ١٧٤، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ولفظه: فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة.  
(٢) الموافقات للشاطبي، ج٢، ص ١٨.



- إذا لم تراع أصاب المكلفين الحرج والمشقة.
- تجري في العبادات كالرخص، وفي العادات كإباحة الصيد، وفي المعاملات كجواز السلم والقرض، وفي الجنایات كضرب الدية على العاقلة وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.
- يحتاجها الإنسان لتحقيق المصالح وانتظام الحياة واستقامتها على نحو سليم.
- عدم اعتبارها لا يؤدي إلى فوت الكليات، وإن كان يمسها بدون ضرر كبير<sup>(٢)</sup>.
- عناية الشريعة بالحاجي تقترب من عنايتها بالضروري لأنه عند تعذر القيام بالضروري سيحل الحاجي محله في الأداء<sup>(٣)</sup>.
- الغاية من وجودها رفع الحرج عن المكلف، والمحافظة على المصالح الضرورية.

---

(١) انظر، المرجع السابق، ج٤، ص ٣٥٠ بتصرف.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، ج٣، ص ٢٤٣ بتصرف.

(٣) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٤٢.



## ثالثاً- المقاصد التحسينية:

يقصد بالمقاصد التحسينية الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق<sup>(١)</sup>، فلا يخلت بفقدانها نظام الحياة، لكن بفواتها تكون الحياة مستنكرة عند ذوي العقول، وأصحاب الفطر السليمة<sup>(٢)</sup>، وهي مكونة من العناصر التالية:

- ١ - تجرى في العادات والعبادات والمعاملات.
- ٢ - هي منهج لزيادة الإحسان للنفس أو الغير.
- ٣ - يحددها الشرع كما تحددها رجاحة العقل والفطرة السليمة.
- ٤ - عدم اعتبارها لا يؤدي إلى خلل في الحياة العادية للناس، ولكنه قد يحدث تشويشاً على الطمأنينة والاستقرار عند الأسوياء، ويعطل في الحياة نعمة الزينة والنظافة والجمال في الخلق والكون.

(١) الموافقات للشاطبي، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) المقاصد الشرعية وأثرها في الفقه الإسلامي، محمد عبد العاطى محمد علي، ص ٢٤١، ط دار الحديث ٢٠٠٧م.



٥ - تروم الرفعة والسمو بالإنسان في حياته ومعاشه  
وفي علاقته مع الله.

٦ - تعتبر آية ناطقة على كمال الشريعة، وسمو تشريعها،  
وتحقيق المصالح بها.

٧ - هي خادمة للحاجي والضروري، وتدفع إلى  
تحصيل الضروري، لأنه من يروم الكمال لا بد  
أن يحافظ على الأساس، وقد قالوا إن التخلية قبل  
التحلية.

٨ - المقاصد التحسينية كالفرع للأصل الضروري ومبنية  
عليه؛ لأنها تكمل ما هو حاجي أو ضروري، ولا  
يفهم معناها إلا بالمقارنة مع الضروريات<sup>(١)</sup>.

رابعاً - ملاحظات على مراتب المقاصد:

١ - المقاصد من حيث تقسيمها، وبمراتبها الثلاث  
تتسم بالثبات؛ فلا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة  
والأحوال وغيرها، كما تتسم أيضاً بالعموم، بحيث

(١) الموافقات للشاطبي، ج٢، ص ٣٣ وما بعدها.



لا تختص بفرد معين أو حالة خاصة، فضلاً عن كونها  
ضرورية لاستيعاب النص، وتنزيل الحكم، فهي بذلك  
تكون متبوعة وليست تابعة لعمل المجتهد.

٢- المقاصد بمراتبها الثلاث تنقسم من حيث ضرورة  
إدراكها إلى قسمين: قسم يتعلق بجميع المكلفين من حيث  
فهمه واعتباره كمكارم الأخلاق وفضائلها، وعموم  
المقاصد الضرورية، وقسم يتطلب دراية خاصة وفهماً معيناً،  
وذلك شأن يختص بالعلماء والمجتهدين، وهو الذي يظهر  
عند الاستنباط والتنزيل.

٣- المقاصد الضرورية بمراتبها الثلاث تتسم بالمرونة، فهي  
تقبل كل متغيرات الزمان والمكان لإدراج أجناس أخرى من  
المقاصد فيها، كالحرية والمساواة والعدل وغيرها، مع ربطها  
في كل الأحوال بالمقصد الأسمى وهو عبودية الله ﷻ، وما  
يقضيه تحقيق مبدأ الاستخلاف في الأرض.





## ترتيب المقاصد الشرعية(\*)

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا  
رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

ففي ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم  
على مستوى الأشياء والأشخاص والأحداث والأفكار  
تشتد الحاجة إلى المنهج، والإسلام دين العلم، والمنهج من  
أهم المفردات التي يقوم عليها العلم، ومن أهم النماذج  
المتعلقة بالمنهج التي يمكن للمسلم أن يطرحها ويعتمد  
عليها: النموذج المقاصدي، ومن المسائل المفصلية التي  
تتعلق بهذا النموذج مسألة ترتيب المقاصد.

أولاً- تعريف مقاصد الشريعة:

المقاصد لغة: جمع مقصد مصدر ميمي من قصد، وهو  
الشيء الذي تقصده أو تقصد له أو تقصد إليه؛ أي تطلبه

---

(\*) أ.د. علي جمعة محمد عبد الوهاب، عضو هيئة كبار العلماء، ومفتي جمهورية مصر العربية السابق.



بعينه، وتعمد أو تتوجه لجهته لتصل إليه. أما الأمر الذي تقصد فيه فمعناه: أن تستقيم فيه وتعتدل وتتوسط ما بين الإسراف والتقتير.

والقصد له معانٍ في اللغة، منها: استقامة الطريق كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي على الله تبين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة، ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي ومنها طريق غير قاصد.

ومنها: التوجه إلى الشيء وإتيانه، تقول: قصدت البيت الحرام، أي توجهت إليه لآتيه. ومنها: التوسط وعدم مجاوزة الحد، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد أرجع ابن جني المعاني جميعها إلى معنى التوجه نحو الشيء فقال: أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعترام والتوجه والنهوض والنهوض نحو الشيء على

(١) [سورة النحل، الآية ٩].

(٢) [سورة النحل، الآية ٩].

(٣) [سورة فاطر، الآية ٣٢].



اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يخص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنك تقصد الجور تارة كما تقصد العدل أخرى، فالاعتزام والتوجه شامل لهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

الشريعة لغة: تطلق على الدين، والملة، والمنهاج، والطريقة، والسنة، وأصلها في لغة العرب تطلق على مورد الماء الظاهر الذي يأتيه الشاربون. قال في اللسان: والشريعة في كلام العرب مشرعة الماء وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون، وربما شرعوها لدوابهم حتى تشرعها وتشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عدًا لا انقطاع له، ويكون ظاهرًا معيّنًا لا يسقى بالرشاء<sup>(٢)</sup>.

فشريعة الله هي: ما جعله الله تعالى موردًا وطريقًا ظاهرًا للناس يترددون إليه ليستقوا منه المعارف الدينية والأحكام

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض، الملقب بموتضى الزبيدي (المتوفى ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج ٩، ص ٣٦، ص ٣٧، لسان العرب لابن منظور، ج ٣، ص ٣٥٣، الصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٥٧٧٠هـ)، ط المكتبة العلمية - بيروت، ج ٢، ص ٥٠٤.

(٢) راجع، لسان العرب ج ٨، ص ١٧٥، والمصباح المنير ج ١، ص ٣١٠.



العملية التي كلفهم بها الله ﷻ، ومقاصد الشريعة عبارة عن الأمور التي شرع الدين لأجل تحقيقها.

وفي اصطلاح الفقهاء: فإن إضافة الشريعة إلى المقاصد تمثل مصطلحاً فقهياً يعني أن للشريعة مقاصد يتعين على الناس أن يحصلوها، فهي من باب إضافة الأمر إلى هدفه أو غايته، أي شريعة غايته تحقيق مصالح الناس ورفع الضر عنهم، ومع ذلك فإن قدامى علماء الأصول لم يتعرضوا لتعريف المقاصد تعريفاً اصطلاحياً، وإنما تكلموا عن مفهوم تلك المقاصد. وتكلم فقهاء المذهب الحنفي على الاستحسان، كما تكلم المالكية عن المصالح المرسلّة؛ لذا نجد أن الحديث عن المقاصد مرتبط بالحديث عن المصالح لدى علماء الأصول، ومن ذلك قول الإمام الغزالي رحمته الله: أما المصلحة فهي - في الأصل - عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة من مقاصد الخلق، فإن صلاح الخلق في تحصيل مقاصد الشريعة، ويكون المقصود بتلك المصلحة: المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن



يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة<sup>(١)</sup>.

وقد حاول المتأخرون من الفقهاء والأصوليين صياغة تعريفات أكثر تحديداً لمقاصد الشريعة؛ فعرفها بعضهم كالطاهر بن عاشور وغيره بقولهم: مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة<sup>(٢)</sup>، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة، وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع من ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضاً معانٍ من الحِكم ليست

(١) المستصفي في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)،

ص: ١٧٤، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي

(المتوفى: ١٣٩٣ هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط وزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ج٢، ص ١٢١، وانظر: الموافقات لإبراهيم بن موسى

بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور

بن حسن آل سلمان، ج٢، ص ٣٠٠ وما بعدها، ط دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -

١٩٩٧ م، والإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن

سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: ٦٣١ هـ)، ج٣، ص ٢٧٤ وما بعدها، ط المكتب الإسلامي،

بيروت، وسار على ذلك معظم المعاصرين في علماء أصول الفقه ومقاصد الشريعة.



ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها<sup>(١)</sup>.

وعرفها علال الفاسي بقوله: المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها<sup>(٢)</sup>.

وعرفها الدكتور محمد اليوبي بأنها: المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموماً وخصوصاً من أجل تحقيق مصالح العباد<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن التعريفات السابقة تدور حول المعنى الكلي للمقاصد وتميزها بصورة مجملية، أما تمييز كل مقصد بصورة تفصيلية، فهذا يجعلنا نطرح السؤال التالي: كيف يقدر العالم على إدراك مقاصد الشريعة؟

والجواب: إن العالم يقدر على إدراك المقاصد بطول ممارسته للعلم والتدقيق في الأحكام، فتتكون لديه ملكة وخبرة تجعله

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ١٢١.

(٢) مقاصد الشريعة ومكارمها لعالل الفاسي، ص ٧ بتصرف، ط دار الغرب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٩٩٣م.

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية لمحمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، ص ٣٧، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.



يحكم بأن هذا المعنى من مقاصد الشارع أو أن ذلك المعنى ليس مقصدًا من مقاصده، وقد عبّر العلامة العز بن عبد السلام عن ذلك فقال: «ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يؤدي لذلك. ومثل ذلك أن من عاشر إنسانًا من الفضلاء الحكماء العقلاء وفهم ما يؤثره ويكرهه في كل ورد وصدر ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله فإنه يعرف بمجموع ما عهده من طريقته وألفه من عاداته أنه يؤثر تلك المصلحة ويكره تلك المفسدة»<sup>(١)</sup>.

أقوال: وهذا يدل على أن إدراك المصلحة أو المقصد المؤدي إليها من نصوص الشريعة ومجمل أحكامها يؤدي إلى صقل تلك الملكة الفقهية ويجعلها أداة يقدر بها الفقيه على أن يكون ماهرًا في العلم بها وإدراك جوانبها.

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عز الدين عبد العزيز ابن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمى الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ج٢، ص ١٨٩، ط مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م.

## ثانيًا - أقسام المقاصد:

تنقسم مقاصد الشريعة من حيث أهميتها إلى ثلاثة أقسام أساسية:

١ - الضروريات؛ وهي المصالح اللازمة لصالح الخلق ودفع الضر عنهم ولهذا كان تحصيلها وارداً في كافة الشرائع السماوية حيث لا يختلف واجب تحصيلها من شريعة لأخرى، وقد عرفها الغزالي والرازي والإسنوي والسبكي بأنها: المصالح التي تتضمن حفظ مقصود الشارع في الأمور الضرورية الخمسة اللازمة لصالح جميع الخلق في أمور دينهم ودنياهم؛ وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسب، والمال<sup>(١)</sup>، وعرفها الشاطبي بقوله: فأما الضرورية

---

(١) انظر: المستصفي، ص ١٧٤، المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ج ٥، ص ٢٢٠، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ونهاية السؤل شرح منهاج الوصول لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، ص ٣٦٤، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، والإيهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقااضي البيضاوي المتوفى سنة ٧٨٥هـ) لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ج ٣، ص ١٩٨ بتصرف، ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.



فمعناها: أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا؛ بحيث إذا فقدت لم تَجْرِ مصالح الدنيا على استقامة؛ بل على فساد وتهارج وضياع الحياة، وفي الأخرى فوات النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين<sup>(١)</sup>.

وهذه الكليات الخمسة تعد ضرورة لبقاء نظام العالم وحفظه؛ ولذا ذكر الزركشي والشاطبي أن الشرائع المختلفة لم تختلف على هذه الكليات، فقال الزركشي: «الضروري وهو المتضمن حفظ مقصود الشارع من المقاصد الخمسة التي لم تختلف فيها الشرائع؛ بل هي مُطَبَّقة على حفظها»<sup>(٢)</sup>، ويقول الشاطبي: «اتفقت الأمة؛ بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه؛ بل علّمت ملاءمتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد»<sup>(٣)</sup>.

(١) الموافقات للشاطبي، ج ٢، ص ١٨.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، ج ٧، ص ٢٦٦، ط دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣) الموافقات للشاطبي، ج ١، ص ٣١.



٢- الحاجيات وهي جملة الأحكام التي تبرز مظاهر اليسر في الشريعة الإسلامية والرفق بذوي الأعذار والتيسير عليهم، وقد عرفها الشاطبي بأنها: ما يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب، فإذا لم تراخ دخل على المكلفين إجمالاً: الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة<sup>(١)</sup>، فالحاجيات في مرتبة تلي مرتبة الضروريات وتكملها في الإداء؛ حيث لا يترتب على فقدانها اختلال نظام الحياة أو انعدام الكليات الخمس أو العودة عليها بالنقصان أو أحدها؛ بل إن ما يترتب على فقدانها - أي الحاجيات - هو إلحاق المشقة أو الحرج بالناس في عباداتهم ومعاملاتهم.

وقد راعت الشريعة الإسلامية تحقيق المقاصد الحاجية، ورفع الحرج عن المكلفين، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ولأجل ذلك شرعت الرخص والكفارات والفدية وغير ذلك، فشرع التيمم بدلاً عن

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٢١ بتصرف.

(٢) [سورة الحج، الآية ٧٨].



التطهير بالماء عند العجز عنه، والجمع بين الصلاتين وقصر الرباعية في السفر لحصول المشقة فيه عادة، وهي خروج المسافر عن إلف عاداته وراحته في الإقامة، وإباحة الفطر للمريض والمسافر، وإباحة عقد السلم والاستصناع رغم عدم جريانها على النظام الكلي الذي قرره الشريعة في باب البيوع وهو أن يكون كل العقد موجوداً ومحققاً وليس معدوماً أو محتماً، ونظائر هذا كثيرة ومعروفة في الفقه الإسلامي.

٣- التحسينيات وهي جملة الأحكام المتعلقة بالزينة والجمال والرفقي في الأخلاق وأسلوب الحياة، وقد عرفها الشاطبي بأنها: «الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المندسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق»<sup>(١)</sup>، وعرفها إمام الحرمين الجويني بأنها: «ما لا يتعلق به ضرورة خاصة ولا حاجة عامة، ولكنه يلوح فيه غرض في جلب مكرمة أو نفي نقيض لها»<sup>(٢)</sup>.

(١) الموافقات للشاطبي، ج٢، ص ٢٢.

(٢) البرهان في أصول الفقه لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى، ٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ج٢، ص ٧٩، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



وهذه الأقسام الثلاثة للمقاصد اتفق أصحاب العقول السوية والفكر الرشيد والعلم السديد على ترتيبها على النحو السابق؛ لأن هذا الترتيب يخضع لقوة الاحتياج إلى كل قسم منها، وهو ما عبر عنه الغزالي بالقوة في ذات المصلحة، فقال: «إن المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى ما هي في رتبة الضرورات، وإلى ما هي في رتبة الحاجات، وإلى ما يتعلق بالتحسينات والترتيبات وتتقاعد أيضًا عن رتبة الحاجات، ويتعلق بأذيال كل قسم من الأقسام ما يجري منها مجرى التكملة والتتمة لها»<sup>(١)</sup>، ومن العلماء من جعل الأقسام خمسة؛ وذلك بتقسيم القسم الثالث إلى ثلاثة أقسام، ومن هؤلاء بدر الدين الزركشي؛ حيث يقول في قواعده: جعل بعضهم المراتب خمسة: ضرورة، وحاجة، ومنفعة، وزينة، وفضول<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً- من تاريخ علم المقاصد:

قبل استقلال أى علم بالتصانيف الخاصة به يكون غالباً ممتازاً بغيره من العلوم حتى يلتفت إلى الحاجة إلى تمييزه

(١) المستصفى للغزالي، ج ١، ص ١٧٤.

(٢) المنشور في القواعد لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد الله، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، ج ٢، ص ٣١٩، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - الكويت.



عن غيره لدراسته على حدة، ولم يخرج علم المقاصد عن هذه القاعدة المطردة؛ فقد عرف منذ عصر الرسالة، ووعاه الصحابة عن النبي ﷺ الذي كان يعلمهم التفقه في الدين والسعي لفهم مراد الله تعالى، ومن الصحابة من اشتغل بالقضاء في حياة رسول الله ﷺ، ولا شك أن القاضي تعرض عليه قضايا ومسائل لم ينص عليها بالتخصيص، ولكن يدرك حكمها بالنظر إلى القواعد الكلية المستقاة من النصوص التي تعرف بالخبرة والتمرس في تفهم النصوص وأسباب نزول التشريعات والمواقف المختلفة التي عاجلها الرسول ﷺ وتعامل معها.

وسار العلماء من بعد عصر الصحابة على هذا المنهج الاستقرائي للمقاصد، وتفريع مسائل الفقه على ما يدركونه من علل وأسباب ومناسبات ومصالح معتبرة لدى الشارع، ولما شاع التدوين الفقهي في الفروع والأصول والفقه المقارن كانت تذكر بعض المقاصد في مواضع متفرقة هنا وهناك.

ثم أخذت المقاصد تتميز شيئاً فشيئاً كجزء من علم أصول الفقه، إلى أن ظهرت المؤلفات المتخصصة التي تعني



بها بصورة مستقلة عن علم الأصول، يقول الإمام الرازي: قد عرفت أن المناسبة التي من باب الضرورة خمسة، وهي مصلحة النفوس والعقول والأديان والأموال والأنساب، فلا بد من بيان كيفية ترجيح بعض هذه الأقسام على بعض<sup>(١)</sup>، ورغم كلام الرازي عن الحاجة لبيان الترجيح بين تلك المقاصد فإنه لم يرجح بينها، واعتنى الإمام الآمدي بالمقاصد بصورة أكبر ممن سبقه، وتكلم في ترجيح بعض المقاصد الضرورية على بعضها<sup>(٢)</sup>.

ثم جاء العز بن عبد السلام وهو تلميذ الآمدي فأثر تأثيراً كبيراً في علم المقاصد بما صنفه من التصانيف المستقلة التي اعتنت ببيان المصالح والمفاسد ككتابه: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، وتعرض في كتبه للترجيح بين الضروريات الخمس، وذكر الكثير من المقاصد الجزئية كمقاصد ومصالح الإيمان والصلاة والحج والجهاد، وقد اختصر كتابه هذا وسمى المختصر: الفوائد في اختصار

(١) المحصول للرازي، ج ٥، ص ٤٥٨.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١ هـ)، ج ٤، ص ٢٨٧ بتصرف، ط المكتب الإسلامي، بيروت.



المقاصد، وجاء تلميذه العلامة القرافي فاستفاد من شيخه الكثير من القواعد المتعلقة بالمقاصد وذكرها في كتبه، مثل: الفروق، وشرح المحصول المسمّى نفائس الأصول، وشرح تنقيح الأصول، ثم أسهم الإمام الشاطبي إسهامًا كبيرًا في إظهار علم المقاصد بصورة مستقلة حين خصص جزءًا من كتابه الموافقات للكلام عن قواعد هذا العلم وأقسامه وأحكامه، ثم توالى بعد الإمام الشاطبي الكتب التي بحثت في المقاصد بصورة خاصة كفن مستقل.

#### رابعًا- اتجاهات العلماء في ترتيب المقاصد الخمسة:

قبل الخوض في الحديث عن ترتيب المقاصد الخمسة لا بد وأن نقول: إن علماء الأصول قد توصلوا إلى هذه المقاصد الخمسة عن طريق الاستقراء؛ فيقول ابن أمير الحاج: «وحصر المقاصد في هذه ثابت بالنظر إلى الواقع وِعادات الملل والشرائع بالاستقراء»<sup>(١)</sup>.

والناظر في كتابات العلماء القدامى والمحدثين حول ترتيب المقاصد الخمسة يجد أنهم لم يتفقوا على ترتيب معين

(١) التقرير والتحجير لابن أمير حاج علي تحرير الكمال بن الهمام، ج٣، ص ١٤٤.



في تلك المقاصد؛ وذلك لاختلاف زاوية الترتيب، فمنهم من قدّم الضرورات الدينية على الضرورات الدنيوية، ومنهم من قال بعكس ذلك، ومنهم من لم يهتم بالترتيب أصلاً، ومنهم من رفض فكرة ترتيب المقاصد أصلاً.

قال التاج الدين السبكي في شرح المنهاج: ثم الضروري قد يكون دينياً وقد يكون دنيوياً، وعند تعارضهما يلاحظ أن بعض العلماء يرى تقديم الضروري المتعلق بالدين على الضروري المتعلق بالدنيا؛ لأن الأول ثمرته السعادة الأبدية، والثاني ثمرته السعادة الفانية. وذهب بعض العلماء إلى القول بتقديم الضروري المتعلق بالدنيا على الضروري المتعلق بالآخرة؛ وذلك لأن حق آدمي مبني على الشح والمضايقة، وحق الله تعالى مبني على المسامحة والمساهلة، ولهذا كان حق آدمي مقدماً على حق الله تعالى لما ازدحم الحقان في محل واحد وتعذر استيفاؤهما منه، كما يقدم سداد الدّين على زكاة المال والفطر في أحد الأقوال<sup>(١)</sup>.

ومن أسباب عدم اتفاقهم أيضاً: اختلاف المفهوم والمقصود من كلمة «دين»، هل المقصود بها الإسلام بتمامه؟

(١) الإبهاج في شرح المنهاج، ج ٣، ص ٢٤١ بتصرف.



أو المقصود بها العبادات الدينية المحضة؟ فمن رأى أن المقصود بالدين الإسلام قدّم الدين على سائر المقاصد، ومن رأى أنه مقصود به العبادات المحضة قدّم النفس مثلاً.

ويبدو للناظر أيضاً أن جهود العلماء أولاً تركزت في استقراء وجمع هذه المقاصد من غير ترتيب حتى أوصلوها إلى خمسة مقاصد، ويظهر هذا من خلال كلامهم عن المقاصد في كتب المتقدمين؛ فمثلاً نرى أن الإمام الرازي يذكر هذه المقاصد بدون ترتيب فيقول: التقسيم الأول المناسب إما أن يكون حقيقياً أو إقناعياً، أما الحقيقي فنقول: كون المناسب مناسباً إما أن يكون لمصلحة تتعلق بالدنيا أو لمصلحة تتعلق بالآخرة، أما القسم الأول فهو على ثلاثة أقسام؛ لأن رعاية تلك المصلحة إما أن تكون في محل الضرورة، أو في محل الحاجة، أو لا في محل الضرورة ولا في محل الحاجة، أما التي في محل الضرورة فهي التي تتضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمسة، وهي: حفظ النفس والمال والنسب والدين والعقل<sup>(١)</sup>.

(١) المحصول للرازي، ج٥، ص١٦٠.



ونرى أيضًا أن الآمدي قد أورد تقديم الأمور الأربعة على الدين في صورة اعتراض ولم يذكره قولاً<sup>(١)</sup>، وأورده ابن الحاجب في مختصره بصيغة التمريض؛ حيث قال: وقيل بالعكس<sup>(٢)</sup>، يقصد تقديم الأمور الأربعة على الدين، ونقله عنه الإسنوي في التمهيد<sup>(٣)</sup>، وفي نهاية السؤل؛ حيث قال: وحكى ابن الحاجب مذهباً أن مصلحة الدين مؤخرة عن الكل؛ لأن حقوق الآدميين مبنية على المشاحة، ولم يذكر ذلك الآمدي قولاً بل ذكره سؤالاً<sup>(٤)</sup>؛ بل وذهب ابن الحاجب إلى احتمال ترجيح تقديم الأمور الأربعة على الدين؛ حيث قال: وقد يرجح العكس<sup>(٥)</sup>، واستحسنه ابن أمير الحاج

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج٤، ص ٢٨٧ بتصرف.

(٢) شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ)، لعبد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ج٣، ص ٦٧٢، ط دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٣) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي أبي محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ص ٥١٥، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، لسنة ١٤٠٠ هـ -

بيروت.

(٤) نهاية السؤل لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى، ٧٧٢ هـ)، ج١، ص ١٩٣، بتصرف دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطباعة الأولى، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٥) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لأبي عمرو بن الحاجب، ص ١٧٠ بتصرف، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ.



حيث قال: «وقد كان الأحسن تقديم هذه الأربعة على الديني لأنها حق الأدمي وهو مبني على الضيق والمشاحة ويتضرر بفواته والديني حق الله تعالى وهو مبني على التيسير والمساحة وهو لغناه وتعاليه لا يتضرر بفواته»<sup>(١)</sup>.

ولقد ذكر الزركشي ترتيباً للمقاصد من غير أن يبدأ فيه بالدين؛ حيث قال:

الموضع الثاني (يعني من أقسام المناسب من حيث الحقيقة والإقناع) إنه ينقسم إلى حقيقي وإقناعي. والحقيقي ينقسم إلى ما هو واقع في محل الضرورة، ومحل الحاجة، ومحل التحسين.

الأول - الضروري: وهو المتضمن حفظ مقصود من المقاصد الخمس التي لم تختلف فيها الشرائع؛ بل هي مطبقة على حفظها، وهي خمسة:

أحدها - حفظ النفس: بشرعية القصاص، فإنه لولا ذلك لتهاجر الخلق واختل نظام المصالح.

ثانيها - حفظ المال: بأمرين: (أحدهما) إيجاب الضمان على المعتدي فيه فإن المال قوام العيش، (وثانيهما) بالقطع بالسرقة.

(١) التقرير والتحجير لابن أمير حاج، ج٣، ص٢٣١.



ثالثها - حفظ النسل: بتحريم الزنى وإيجاب العقوبة عليه، فإن الأسباب داعية إلى التناصر والتعاقد والتعاون الذي لا يتأتى العيش إلا به عادة.

رابعها- حفظ الدين: بشرعية القتل والقتال، فالقتل للردة وغيرها من موجبات القتل، لأجل مصلحة الدين، والقتال في جهاد أهل الحرب.

خامسها - حفظ العقل: بشرعية الحد على شرب المسكر، فإن العقل هو قوام كل فعل تتعلق به مصلحة، فاختلاله مؤد إلى مفسدة عظمى. هذا ما أطبق عليه الأصوليون. وهو لا يخلو من نزاع، فدعواهم إطباق الشرائع على ذلك ممنوع، أما من حيث الجملة فلأنه مبني على أنه ما خلا شرع عن استصلاح<sup>(١)</sup>.

ورتب ابن النجار الحنبلي الترتيب المعروف والمشتهر والذي فيه تقديم الدين، وهو كالتالي: حفظ الدين، فالنفس، فالعقل، فالنسل، فالمال؛ حيث قال في شرح

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٧، ص ٢٦٥، ٢٦٦.



الكوكب المنير: والمناسب ثلاثة أضرب، الضرب الأول دنيوي، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول ضروري أصلاً، وهو أعلى رتب المناسبات، وهو ما كانت مصلحته في محل الضرورة، ويتنوع إلى خمسة أنواع وهي التي روعيت في كل ملة، وهي: حفظ الدين، فحفظ النفس، فحفظ العقل، فحفظ النسل، فحفظ المال، وحفظ العرض<sup>(١)</sup>.

#### خامساً- مدخل جديد في ترتيب المقاصد الخمسة:

كما ظهر من أقوال السلف في ترتيب المقاصد الشرعية يبدو أن هذا الترتيب يمثل اجتهاداً فقهياً أصولياً، وليس أمراً توقيفياً، ولهذا يمكن الاجتهاد فيه بما يلائم الواقع، ويناسب مستجدات العصر في النظر إلى أولوية المصالح ثم إيراد ترتيبها وفق لذلك النظر الجديد، وحتى يعكس ذلك التجديد في الترتيب مدى صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان وفقاً لما أَرَادَهُ اللهُ مِنْ أَنْزَالِهَا وَجَعَلَهَا خَاتِمَةً لِلشَّرَائِعِ، ولهذا فإنه باعتبار التشغيل في الواقع تكون القاعدة في

---

(١) شرح الكوكب المنير لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بـ(ابن النجار الحنبلي) (المتوفى، ٩٧٢هـ)، تحقيق: نزيه حماد، ج ٤، ص ١٥٩، ط مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



تعاملنا مع التراث أنه لا ينبغي أن نقف عند مسائل السلف؛ بل لا بد علينا أن نأخذ بمناهجهم، فمسائل السلف مرتبطة بأزمانهم ومشكلات الواقع الذي عاشوه، في حين أن مناهجهم اهتمت بكيفية تطبيق الوحي الإلهي على الوجود، وبمعنى آخر اهتمت بتطبيق المطلق على النسبي.

فإذا ما أردنا أن نلتزم بمناهجهم وأن نهتم بتشغيلها في واقع حياتنا المعاصرة، فلا بد علينا أن نتفهمها وألا نقف بها عند المسائل التي عاشوها وعالجوها، ومثال ذلك يتضح من ترتيب المقاصد الخمسة عند السلف، حيث رتبها بطريقة تناسب عصرهم، وتستوعب جميع المسائل القائمة؛ بل والمحتملة في وقتهم.

وبذلك فنحن حين نرى تعديل هذا الترتيب وفق للواقع ومستجدات العصر في تقدير المصالح ودفع المفاسد لن نخالف مناهج السلف في ترتيبها؛ بل سنرتبها بكيفية تسمح بتشغيلها أكثر مع معطيات الحضارة الإنسانية المتشابكة منذ بداية القرن الماضي، فنضم إلى أفكار العلماء السابقة ما لا يخالفها إلا من باب التنوع؛ حيث نرى أن لها ترتيباً آخر لا نخالف به ما قال به المتقدمون إلا باعتبار أولويات المصالح



وفقاً لظروف كل عصر، وكما قدّروا الظروف عصرهم فإنه ليس من المحذور علينا أن نقدّر لظروف عصرنا، ويكون ذلك اتفاقاً معهم وليس مخالفةً لهم، وبناءً على ذلك نرى أن هذا الترتيب أكثر فاعلية في عصرنا، وهذا الترتيب هو: ١- حفظ النفس. ٢- العقل. ٣- الدين. ٤- كرامة الإنسان، حسب التسمية المعاصرة، وكانت تسمى قديماً بالعرض أو النسل. ٥- الملك، وهي تسمية معاصرة كذلك والتسمية القديمة المال، ويمكن أن يضاف لذلك سياج المصالح، وطريق المحافظة عليها وهو الوطن، كما يمكن تقديم المال على تلك المصالح؛ لأنه ضروري لحفظها فهو أداة حفظ الدين، والنفس، والعرض، والكرامة.

ومرادنا بالدين هنا: الشعائر، وليس المراد به الإسلام؛ بل الإسلام في ذلك الاصطلاح أعم من الدين بهذا المفهوم، ومن ثم فهو يشمل هذه المقاصد الخمسة، فترتيب القدماء باعتبار أن الدين هو العقيدة، أما نحن فترتيبنا باعتبار أن الدين هو الشعائر، وهذا الترتيب وإن كان جديداً إلا أنه لا يخرج عن كلام السابقين ولا يعارضهم، وإنما هو مدخل من المداخل التي يستقيم معها حال الأمة في العصر الراهن.



وهذا المدخل مؤداه أن الإسلام - وهو خطاب الله سبحانه وتعالى للبشر - أمر بأوامر ونهى عن نواه، هذه الأوامر والنواهي مقصدها: أن يحافظ الناس على أنفسهم وعلى عقولهم في تلك النفوس، وأن يحافظوا كذلك على صلتهم بربهم؛ تحقيقاً للمقصد الأول من وجود البشرية متمثلة في النفس والعقل، وهو: العبادة.

ثم أمرهم بعد ذلك أن يحافظوا على نسلهم، وحقوقهم، وعمارة الأرض، وهو الذي يحقق العمارة والعبادة، والعمارة من خلال تلك العبادة تقوم بها الدنيا وأيضاً تقوم بها الآخرة.

#### منطقية هذا الترتيب:

ترتيب المقاصد الخمسة على نحو ما قررناه: «النفس، العقل، الدين، النسل، المال» هو ترتيبٌ منطقيٌّ وله اعتبار، حيث إنه يجب المحافظة أولاً على النفس التي تقوم بها الأفعال، ثم على العقل الذي به التكليف ولأن بدون النفس أو العقل لا يكون للتكليف بالدين محل، ثم نحافظ على الدين الذي به العبادة، وقوام العالم.

ثم نحافظ بعد ذلك على ما يترتب على حفظ الذات، والعقل، والدين، وهو: المحافظة على النسل الناتج من



الإنسان ولأنه هو الذي سيحمل أمانة التكليف عن سلفه جيلاً بعد جيل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فيتحقق مقصود الله من بقاء الدين إلى قيام الساعة، وما يتعلق أو ما يندرج تحت هذا العنوان الكلي من المحافظة على العرض وحقوق الإنسان وكرامته.

ثم بعد ذلك نحافظ على قضية الملك، وهي التي بها عمارة الدنيا عند تداولها، ذلك المال الذي إذا ما تم تداوله فإنه يمثل عصباً من أساسيات الحياة.

والمقاصد إنما رتبت بهذا الترتيب لأنه ليس هناك اتفاق على ترتيبها بشكل معين، ولأننا نرى أن هذا الترتيب مناسبٌ للتفكير وللعصر، فالإنسان يحافظ على نفسه، ثم على عقله، ثم يكلف فيحافظ على دينه، ثم يحافظ على كرامته وملكه، وعلى هذا الترتيب نكون قد جعلناه نظاماً يصلح لغير المسلمين أيضاً؛ لأنه متفقٌ عليه بين البشر، مما يجعل هذا النظام العام يتسع للتعددية الحضارية التي عاشها المسلمون مع غير المسلمين بكافة طوائفهم في الوطن الواحد وعلى الأرض الواحدة.



## فوائد هذا الترتيب وثمراته:

ومن فوائد هذا الترتيب: أن علاقتنا مع الآخرين في الداخل مبنية على الرعاية، وفي الخارج على الدعوة، وبذلك يكون خطابنا للعالمين معقولاً؛ إذ في علاقتنا مع الآخرين نبين لهم أن الإسلام أوسع من أن يكون شعائر فحسب بل هو خطاب الله للبشر، وخطاب الله للبشر يشمل على ما يمكن للإنسان أن يقيم به حضارة وعلى ما يمكن أن يعمر به الأرض، وكذلك على ما يمكن أن يعبد به الله سبحانه وتعالى ويطيع أوامره تفصيلاً لا إجمالاً، ومنها: المحافظة على كافة مقومات الحياة الإنسانية وكرامتها لكل إنسان.

ومن هنا يتبين لنا أن هذا الإسلام يشتمل على:

١- دين يختص به من آمن بالله ورسله وأنبيائه عليهم جميعاً أفضل الصلاة ودائم التسليم.

٢- ودولة تحافظ على الناس مع اختلاف دياناتهم.

وهذه الدولة التي تحافظ على الناس مع اختلاف دياناتهم تحافظ لهم أيضاً على المقاصد الخمسة، التي منها الدين الذي



أباح الله سبحانه وتعالى قبول التعدد فيه داخل هذا النطاق،  
أو تحت هذه المظلة، فقرر لغير المسلمين ما للمسلمين في  
الدولة الواحدة، ونحن المسلمون مع أشقائنا غير المسلمين:  
لغتنا واحدة، وحضارتنا واحدة، وآمالنا وآماننا واحدة...  
إلخ، أما الآخر الذي في الخارج فالعلاقة بيننا وبينهم  
مبنية أصلاً على السلم والتعاون على البر والتقوى وصنع  
الحضارة الإنسانية المشتركة.

ويبدو ذلك واضحاً فيما جاء في بعض كتب الإمام  
الشعراني من أن المسلم عليه أن يلتزم بقوانين غير المسلمين  
التي لا تخالف المصالح المعتبرة الشريعة، بخاصة إذا كان في  
بلادهم؛ لأن الله ﷻ قد أهتمهم بها لعمارة الدنيا، فهي إذن لا  
تتعارض مع ما شرعه الله سبحانه<sup>(١)</sup>.

### الإسلام دين وحضارة:

الإسلام دين عالمي ويتسع للإنسانية كلها في كل زمان  
ومكان برحمته وعدله، ولا يمكن أن يحصر في قوم بعينهم،

---

(١) إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين، للشيخ عبد الوهاب الشعراني، تحقيق: محمد  
عبد القادر نصار، أحمد فريد الزبيدي، ص ١٠٥-١١٢، الطبعة الأولى، ط دار الكرز للنشر  
والتوزيع - مصر الجديدة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.



وهذه العالمية - التي تستوعب كل الطوائف - في إطار رحمة الإسلام وعدله.

والإسلام دين ودولة؛ دين بالمعنى الأخص الذي بيّناه، ودولة تقوم بما تقوم به الدولة المدنية المعاصرة وتحافظ على المقاصد الأربعة الباقية، مع ملاحظة أن الدين وإن تأخر في هذا الترتيب لأنه لا يقوم إلا بقيام النفس والعقل إلا أن أحكامه تسري في شرايين المقاصد كلها.

### تكامل المقاصد:

من المعلوم أن هذه المقاصد الخمسة تمثل دائرة واحدة، فنحن وإن رتبناها إلا أنها كالخيمة ذات العمود والأوتاد الأربعة، والخيمة هي الإسلام، والعمود هو الدين، والأوتاد الأربعة هي سائر المقاصد، أما هذه الترتيبات والتقسيمات في الواقع هي تقسيمات نظرية، وإن كان الواقع مركبًا من هذا كله تركيبًا يصعب فيه هذا الفصل؛ إذ لا تنفك ذات الإنسان عن عقله، أو دينه، أو نسله ومشاعره، فهو مركب من كل هذا.

فلا ينبغي أن يفهم من الحديث عن ترتيب المقاصد أن العلاقة بين هذه المقاصد التناقض أو التصارع؛ بل العلاقة



بين المقاصد في النموذج المعرفي الإسلامي التكامل، فالمقاصد كلها بمثابة شبكة واحدة يستمد بعضها من بعض ولا قيام لأحدها بدون المصالح كلها متكاملة، والأصل أن يراعي المجتهد المقاصد جميعها عند بنائه لفتواه أو عند تبليغه لدعوته.

ويبين الشاطبي هذه العلاقة الكلية المتكاملة بين المقاصد كلها فيقول: «فلو عدم الدين عدم ترتب الجزاء المرتجى، ولو عدم المكلف لعدم من يتدين، ولو عدم العقل لارتفع التدين، ولو عدم النسل لم يكن في العادة بقاء، ولو عدم المال لم يبق عيش»<sup>(١)</sup>؛ ومن ثمَّ فإنك تستطيع أن تلاحظ أن الشارع قد راعى أكثر من مقصد في تشريعات كثيرة، ومن دقق النظر في فروع الشريعة لاحظ أن الفرع الواحد منها يحفظ مقاصد عدة، وذلك لا ضير فيه؛ إذ الكل من مشكاة واحدة.

ويُلمح الأمدى إلى معنى مراعاة كل المقاصد عند النظر؛ إذ يقول: أما النفس فكما هي متعلِّق حق الأدمي بالنظر إلى بعض الأحكام فهي متعلِّق حق الله تعالى بالنظر إلى أحكامٍ أُخرى؛ ولهذا يحرم عليه قتل نفسه والتصرف بما يفضي إلى

(١) الموافقات للشاطبي، ج ٢، ص ٣٢.



تفويتها؛ فالتقديم إنما هو لمتعلق الحقين ولا يمتنع تقديم  
حق الله وحق الآدمي على ما تحض حقاً لله<sup>(١)</sup>.

ولعلك تتبين الآن بجلاء أن الخلاف في ترتيب المقاصد  
ليس اختلاف تضاد، وإنما هو من اختلاف تنوع مَبْنِيٍّ أساساً  
على قاعدة: «اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات»،  
فلكل اعتبار في ترتيب المقاصد، فيعبر عن هذا الترتيب  
بمقتضى هذا الاعتبار الذي انطلق منه، فإن من قدم الدين  
راعى في حفظ الدين معنىً شاملاً لمعانٍ في بقية القيم، ومن  
أخره اعتبر في الدين معنى التعبد بالشعائر، ورأى أن معنى  
حفظ النفس مقدم عليه شرعاً.

ومن ثمَّ تجد بعض من نقل عنهم اتجاهٌ في الترتيب نقل  
عنهم كذلك ما يفيد تأييد الاتجاه الآخر، وذلك مثل الغزالي  
الذي نقل عنه ما يفيد تقديم اعتبار مصلحة النفس على  
مصلحة الدين - مع اشتهاه مذهبه في تقديم الدين -  
حيث يقول: «وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود  
الشرع فلا وجه للخلاف في اتباعها؛ بل يجب القطع بكونها

(١) الإحكام للآدمي، ج٤، ص ٢٧٦.



حجة، وحيث ذكرنا خلافًا فذلك عند تعارض مصلحتين ومقصودين، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى؛ ولذلك قطعنا بكون الإكراه مبيحًا للتلفظ بما يعد منافيًا للإيمان وشرب الخمر وأكل مال الغير وترك الصوم وتغيير هيئة الصلاة وعدد ركعاتها؛ لأن الحذر من الإكراه الذي قد يؤدي إلى سفك الدم أشد من هذه الأمور<sup>(١)</sup>.

وختامًا.. فإن مدخلنا إلى هذا الترتيب هو مُطابَقة المقاصد في الواقع، وعلى نحو يبرز عالمية المقاصد الشرعية، ويظهر الجانب الحضاري والإنساني في الإسلام.



---

(١) المستصفي للغزالي، ج ١، ص ١٧٩.





## حفظ النفس (\*)

حماية النفس أحد أهم الكليات والمقاصد التي حرص الشرع عليها وأولاها عناية خاصة، فعلى الرغم من اختلاف العلماء من الأصوليين والفقهاء في عدد الكليات وفي ترتيبها فإنهم يجمعون على أن حماية النفس أحد هذه الكليات، بما يعني إجماعهم على حرمة النفس، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ

---

(\*) أ.د. محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وعضو مجمع

البحوث الإسلامية.

(٢) [سورة المائدة، الآية ٣٢].

وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ  
 وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿١﴾، ويقول سبحانه: ﴿وَمَنْ  
 يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا  
 فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا  
 عَظِيمًا﴾ (٢).

يقول نبينا ﷺ: (اجتنبوا السبع الموبقات)، قالوا: يا رسول  
 الله وما هن؟ قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي  
 حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي  
 يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات) (٣)،  
 وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ:  
 الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ  
 الزُّورِ) (٤)، ويقول ﷺ: (لا يزال المؤمن في فسحة من دينه  
 ما لم يُصب دماء حرامًا) (٥).

(١) [سورة الفرقان، الآية ٦٨].

(٢) [سورة النساء، الآية ٩٣].

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، حديث رقم: ٢٧٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا}، حديث رقم: ٦٨٧١.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}،

حديث رقم: ٦٨٦٢.



ويقول ﷺ: (لَزَوَالِ الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يُسْفِكُ بِغَيْرِ حَقٍّ) (١).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ) (٢).

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (يَأْتِي الْمُقْتُولُ مُتَعَلِّقًا بِرَأْسِهِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، مُتَلَبِّبًا قَاتِلَهُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى، تَشْجُبُ أَوْ دَاجُهُ دَمًا، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْعَرْشَ، فَيَقُولُ الْمُقْتُولُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ: هَذَا قَتَلَنِي؟ فَيَقُولُ اللَّهُ لِلْقَاتِلِ: تَعَسْتَ، وَيُذْهَبُ بِهِ إِلَى النَّارِ) (٣).

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ) (٤)، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ شَرِكَ فِي دَمِ حَرَامٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ) (٥).

(١) سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، حديث رقم: ١٤٥٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب تحريم ظلم المسلم، وخذله، حديث رقم: ٢٥٦٤.

(٣) المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٢٨٦، حديث رقم: ٤٢١٧، ط دار الحرمين، القاهرة.

(٤) سنن الترمذي، كتاب الديات، باب الحكم في الدماء، حديث رقم: ١٤٥٩.

(٥) المعجم الكبير للطبراني، ج ١١، ص ٧٩، حديث رقم: ١١١٠٢.



وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (يُخْرَجُ عَنقُ مِنَ النَّارِ يَتَكَلَّمُ يَقُولُ: وَكَلْتُ الْيَوْمَ بِثَلَاثَةٍ: بِكُلِّ جِبَارٍ، وَبِمَنْ جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَبِمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ فَيَقْدِفُهُمْ فِي غَمَرَاتِ جَهَنَّمَ) <sup>(١)</sup>، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، وَيَقُولُ: (مَا أَطْيَبَكَ وَأَطْيَبَ رِيحَكَ، مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكَ! وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، حُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكَ، مَالِهِ وَدَمِهِ، وَأَنْ نَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا) <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ طَرِيفِ أَبِي تَمِيمَةَ، قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبًا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: (مَنْ سَمِعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: وَمَنْ يُشَاقِقُ يُشَقِّقِ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، فَقَالُوا: أَوْصِنَا، فَقَالَ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا يُتَنُّ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يُجَالِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلءِ كَفِّهِ مِنْ دَمٍ أَهْرَاقَهُ فَلْيَفْعَلْ) <sup>(٣)</sup>.

(١) مسند أحمد، ج ١٧، ص ٤٥٠ حديث رقم: ١١٣٥٤.

(٢) ششن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب حُرْمَةِ دَمِ الْمُؤْمِنِ وَمَالِهِ، حديث رقم: ٣٩٣٢، ط: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من شق شق الله عليه، حديث رقم: ٧١٥٢.



وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
(أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ) <sup>(١)</sup>، وَعَنْ  
أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوْلَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا  
الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ رَجُلٌ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا) <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي  
كُفَرًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) <sup>(٣)</sup>.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (وَالَّذِي  
نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِي أَيِّ  
شَيْءٍ قَتَلَ، وَلَا يَدْرِي الْمَقْتُولُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ قُتِلَ) <sup>(٤)</sup>، وَفِي  
رِوَايَةٍ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا، حَتَّى يَأْتِيَ  
عَلَى النَّاسِ يَوْمٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ فِيهِمْ قَتَلَ، وَلَا الْمَقْتُولُ

(١) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والخصاص والديات، باب المجازاة بالدماء في الآخرة،  
وأنتها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، حديث رقم: ١٦٧٨.

(٢) مسند أحمد، ج ٢٨، ص ١١٢، حديث رقم: ١٦٩٠٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب من انتظر حتى تدفن، حديث رقم: ٦٨٦٨.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون  
مكان الميت من البلاء، حديث رقم: ٢٩٠٨.



فِيمَ قُتِلَ) فَقِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ قَالَ: (الْمَرْجُ،  
الْقَاتِلُ وَالْمُقْتُولُ فِي النَّارِ)<sup>(١)</sup>.

ويأتي التأكيد على حرمة الدماء في خطبة حجة الوداع  
الجماعة، حيث يقول نبينا ﷺ: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ  
وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ  
هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ)<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي  
لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفَكَ الدَّمَ الْحَرَامَ بِغَيْرِ حِلِّهِ)<sup>(٣)</sup>.

وقال مجاهد: من قتل نفساً محرمة يصل النار بقتلها، كما  
يصلها لو قتل الناس جميعاً (ومن أحيها): من سلم من  
قتلها فقد سلم من قتل الناس جميعاً.

وقال سليمان بن علي: سألت الحسن عن قوله تعالى: «  
وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ

(١) المرجع السابق نفس الموضع.

(٢) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليلغ العلم الشاهد الغائب، حديث رقم: ١٠٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾،

حديث رقم: ٦٨٦٣.



بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنِ بِالْأُذُنِ وَالسَّنَّ بِالسَّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ  
فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَا أَنْزَلَ اللَّهُ  
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»<sup>(١)</sup>، فقلت: يا أبا سعيد: هي لنا كما  
كانت لبني إسرائيل؟ قال: إي والذي لا إله غيره ما كانت  
دماء بني إسرائيل أكرم على الله من دمائنا، (وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ  
رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ  
مُسْرِفُونَ)<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ،  
وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا)<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو الوليد الباجي: وإياكم والعون على سفك دم  
بكلمة أو المشاركة فيه بلفظة، فلا يزال الإنسان في فسحة  
من دينه ما لم يغمس يده أو لسانه في دم حرام<sup>(٤)</sup>.

(١) [سورة المائدة، الآية ٤٥].

(٢) تفسير البغوي، سورة المائدة، تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا..﴾ ج٣، ص٤٧.

(٣) مسند أحمد، ج٢٩، ص٦١٤، حديث رقم: ١٨٠٧٢.

(٤) النصيحة الوالدية، وصية أبي الوليد الباجي لولديه، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي  
الأندلسي، ج١، ص٢٠ تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط: دار الوطن، الرياض.



هذا وقد تعهد الإسلام النفس بالحماية والرعاية منذ الطفولة، فنعى على أهل الجاهلية وأدهم للبنات خشية الفقر أو العار، وأنكر عليهم ذلك نكيراً شديداً حيث يقول الحق سبحانه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَنَالَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾<sup>(٤)</sup>، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: (أن تدعو الله نداً وهو خلقك) قال: ثم أي؟ قال: (أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك)، قال: ثم أي؟ قال: (أن تزاني حليلة جارك)<sup>(٥)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم:

(١) [سورة النحل، الآية ٥٨].

(٢) [سورة الأنعام، الآية ١٥١].

(٣) [سورة الإسراء، الآية ٣١].

(٤) [سورة التكويد، الآيتان ٨، ٩].

(٥) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تُجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْسَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، حديث رقم: ٤٤٧٧.



(مَنْ كَانَتْ لَهُ أَنْثَى فَلَمْ يَبْدِهَا، وَلَمْ يَهْنِهَا، وَلَمْ يُؤَثِّرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ) (١).

وعن عبادة بن الصّامت، أن رسول الله ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: (بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ) (٢).

ولم يقف أمر الإسلام في الحفاظ على النفس عند هذا الحد بل تعداه إلى النهي عن مجرد ترويع الآمنين أو إخافتهم، يقول نبينا ﷺ: (مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَيِّهِ وَأُمِّهِ) (٣)، ويقول ﷺ: (مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا) (٤).

وإذا كان نبينا ﷺ قد حدثنا عن امرأة دخلت النار في هرة حبستها لا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في فضل من عال يتامى، حديث رقم: ٥١٤٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأئصار، حديث رقم: ١٨.

(٣) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب النهي عن الإشارة بالسلاح، حديث رقم: ٦٨٣٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: من حمل علينا السلاح فليس منا، حديث رقم: ٦٦٥٩.



خشاش الأرض، فما بالكم بمن يقتل البشر ويحرق ويسفك  
الدماء؟! ومن ثمَّ يتضح أن الإسلام دين رحمة وسماحة، لا  
دين قتل وإرهاب، يقول الحق سبحانه: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ  
اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ  
فَاعْتَفَ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فِإِذَا عَزَمْتَ  
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وهي ليست رحمة خاصة بجنس أو نوع أو زمان، بل هي  
رحمة عامة لجميع المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ  
إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

مع أن الإسلام لم يترك أمر النفس الإنسانية لمجرد التراحم  
إنما حصنها بحد القصاص، فقال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا  
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى  
بِالْأُنثَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأْتِبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ  
إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى  
بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ

(١) [سورة آل عمران، الآية ١٥٩].

(٢) [سورة الأنبياء، الآية ١٠٧].



يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١﴾، ويقول سبحانه:  
﴿وَكُنْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ  
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَاللسِّنَ  
بِاللسِّنِ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تصدَّفَ بِهِ فَهُوَ  
كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ  
هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢).

ولزيد من الحفاظ على النفس شدّد الإسلام في شأن  
القصاص حتى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما اجتمع  
جماعة من أهل صنعاء على رجل واحد فقتلوه، فقال رضي الله عنه:  
«لَوْ تَمَلَّأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ جَمِيعًا» (٣).

وكان أبو العالية رضي الله عنه يقول: «جعل الله القصاص حياة،  
فكم من رجل يريد أن يقتل، فتمنعه مخافة أن يُقتل» (٤).

وحتى في الحرب كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوصي قائد الجيش قبل  
انطلاقه، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَالَ:

(١) [سورة البقرة، الآيات ١٧٨، ١٧٩].

(٢) [سورة المائدة، الآية ٤٥].

(٣) موطأ مالك، كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة والسحر، حديث رقم: ١٥٨٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج ١، ص ٤٩٢، دار طيبة للنشر والتوزيع.



(انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا، وَلَا طِفْلًا، وَلَا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَعْلُوا، وَضَمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)<sup>(١)</sup>، ولما رأى ﷺ امرأة مسنة مقتولة في إحدى المعارك قال ﷺ: (مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟ مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتَقَاتِلَ)<sup>(٢)</sup>، ويقول الحق سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا»<sup>(٣)</sup>.

وقد دعا الإسلام إلى الحفاظ على النفس دون النظر إلى الدين، فلم يفرق في الدماء بين مسلم وغير مسلم، أو بين حر وعبد، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوْجَدُ

(١) السنن الكبرى للبيهقي، جماع أبواب السير، باب المرأة تقاتل فتقتل، حديث رقم ١٨١٤٠ ط : مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

(٢) مسند أحمد: ج ٢٥، ص ٣٧٠، حديث رقم: ١٥٩٩٢.

(٣) [سورة النساء، الآية ٩٤].



مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا<sup>(١)</sup>، وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَهُ  
جَدَعْنَاهُ)<sup>(٢)</sup>.

وحتى في الحرب حثنا الإسلام على عدم الإسراع في القتل،  
ففعن أُسَامَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى  
الْحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ  
مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِيَانَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ  
عَنهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَطَعَنَتْهُ بِرُحْيِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا  
بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لِي: (يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ:  
فَقَالَ: (أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟) قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا  
عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ)<sup>(٣)</sup>، وَفِي  
رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: (فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟) قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرُ لِي،  
قَالَ: (وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟)

(١) صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهدًا بغير جرم، حديث رقم: ٣١٦٦.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده، حديث رقم: ١٤١٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث: ٩٦.

قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: (كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>(١)</sup>.

ولعظم حرمة النفس الإنسانية، فإن الإسلام كما حرم قتل الإنسان غيره حرم قتله لنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا)<sup>(٤)</sup>.

وأباح الشرع للمضطر أكل أو شرب ما يحفظ عليه حياته حال الضرورة التي تصل إلى خشية الهلاك؛ حفاظاً على

(١) السابق، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، حديث: ٩٧.

(٢) [سورة النساء، الآية ٢٩].

(٣) [سورة البقرة، الآية ١٩٥].

(٤) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السُّمِّ، وَالِدَوَاءِ بِهِ، حديث رقم: ٥٧٧٨.



النفس الإنسانية، على ألا يتجاوز في ذلك حد هذه الضرورة، فقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّعِيعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَنْقِسُوا بِالْأَيْدِي زَكَاةً مِنْكُمْ فِسْقٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.



(١) [سورة البقرة، الآية ١٧٣].

(٢) [سورة المائدة، الآية ٣].

(٣) [سورة الأنعام، الآية ١٤٥].





## أُسُس ومبادئ النظام المالي والاقتصادي في التشريع الإسلامي (\*)

الاقتصاد في اللغة: مصدر للفعل اقتصد أي توسط في الأمر فلم يسرف ولم يقتّر<sup>(٢)</sup>، وأصله قصد الأمر، فيقال: قصدت الشيء قصدًا أي طلبته بعينه، وإليه قصدي ومقصدي. أو بمعنى الوسط، فيقال: فلان على قصد. أي على رشد. أو بمعنى سهل، فيقال: طريق قصد. أي سهل<sup>(٣)</sup>.

بذلك يكون للاقتصاد في اللغة عدة معانٍ يتقارب بعضها من بعض، وهي: قصد الشيء وطلبه، والتوسط في طلبه وفعله، والرشد فيه وعدم مجاوزة الحد.

وأما مفهوم الاقتصاد في الشرع: فهو في اصطلاح فقهاء الشريعة مساوٍ للمعنى اللغوي تمامًا في كل مشتقاته

---

(\*) أ.د. نصر فريد واصل - عضو هيئة كبار العلماء، ومفتي جمهورية مصر العربية الأسبق.

(٢) المعجم الوسيط، ج٢، ص ٧٦٦.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، ج٢، ص ٥٠٤، مادة (ق ص د)، ط المكتبة العلمية، بيروت.



من ناحية، ومن ناحية أخرى يُجْمَل عندهم على النشاط البشري المادي والمعنوي في سبيل الحصول على المال بطريقة اقتصادية شرعية لخدمة الفرد والجماعة على حد سواء؛ لتحقيق المقاصد الشرعية للجميع، وهي المقاصد الثلاثة الكلية: الضرورية، والحاجية، والتحسينية<sup>(١)</sup>.

وبذلك يتحقق الاقتصاد ونظامه الشرعي في الإسلام بالإنفاق المالي في كل الوجوه المشروعة للإنتاج والاستهلاك معاً، طبقاً للمعايير والضوابط الشرعية الخاصة بكل من الإنفاق والاستهلاك الشرعي المؤيد بالنصوص الشرعية الكثيرة، والتي منها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

(١) قاعدة المعاملات التشريعية، مجلة كلية الشريعة والقانون، صنعاء، العدد الثاني، للباحث، وآفاق الاستثمار وطرقها في الإسلام، ص ٢٣ وما بعدها، والقواعد الفقهية، للباحث، الطبعة الأولى، الضوابط الشرعية للاقتصاد، د. رفعت العوضي، ص ٥١.

(٢) [سورة الفرقان، الآية ٦٧].



الْمُفْسِدِينَ ﴿١﴾، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: (اِحْرُثْ لَدُنْيَاكَ  
كَأَنَّكَ تَعِيشُ أَبَدًا، وَاعْمَلْ لِآخِرَتِكَ كَأَنَّكَ تَمُوتُ غَدًا) (٢).

## الحقوق والواجبات والقيود الواردة على الملكية الفردية

الملكية الفردية تمنح الفرد من حيث المبدأ حقوقًا كثيرة،  
من أهمها الحقوق الخمسة التالية: حق حرية التملك، حق  
الدوام، حق حرية النوع، حق حرية التصرف، حق حرية  
المقدار. ومن الممكن من الناحية الاقتصادية إدخال الحق  
الأول والثالث والرابع في الحق الخامس، وبذلك تنحصر  
الحقوق في: حق الدوام وحق الحرية والتصرف.

أما حق الدوام: فمعناه بقاء الملكية لصاحبها ما دامت  
العين المملوكة باقية تحت ملك صاحبها حقيقة أو حكمًا،  
أي اعتباريًا.

(١) [سورة القصص، الآية ٧٧].

(٢) بغية الباحث عن زوائد مسند الخارث لأبي محمد الخارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي  
الخصيب المعروف بـ(ابن أبي أسامة) (المتوفى: ٢٨٢هـ)، والمتقي: لأبي الحسن نور الدين علي  
بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح  
الباكري، ج٢، ص ٩٨٠، ط مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى،  
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، حديث رقم: ١٠٩٣، وكتاب إصلاح المال لابن أبي الدنيا، ص ٣٤،  
حديث رقم: ٤٩.



أما حق حرية النوع: فمعناه أن يكون للمالك الفردي الحق في أن يحوز من أنواع الممتلكات ما يشاء ويرغب فيه وتسمح به إمكاناته المادية.

أما حق حرية المقدار: فمعناه أن يكون للمالك الحق في تملك أي مقدار من المال الذي يمكن تملكه، بالغه ما بلغت قيمته المالية ما دام في إمكانه ذلك.

أما حق حرية التصرف: فمعناه أن يكون للمالك الحق في أن يفعل في ملكه ما يشاء أو يتصرف فيه تصرفاً إيجابياً، وفي أن يهمله فلا يفعل فيه شيئاً، أي أن يهمله بالتصرف السلبي فيه، والتصرف الإيجابي يتحقق بالاستغلال والاستهلاك معاً، وهذا يشمل إفناؤه وبيعه وهبته والتبرع به وإعارته وتأجيريه ووقفه مع منفعته على الفرد أو هيئة، أو وصية به بعد الحياة.

الدعائم التي أقام عليها الإسلام نظامه المالي والاقتصادي

١ - إقرار الملكية الفردية وحماية الأموال الخاصة وثمرات الجهود:

لا يكتفي الإسلام بإقرار الملكية الفردية وتيسير سبل الحصول عليها؛ بل يحيطها بسياج قوي من الحماية، كما



تدل على ذلك الحدود والعقوبات الدنيوية والأخروية التي يقرها الإسلام لمختلف أنواع الاعتداء على الملكية الفردية، كالسرقة، وقطع الطريق، والغصب، ونقل حدود الأرض؛ بل إن الإسلام لينهى عن مجرد النظر بعين تغري صاحبها على الطمع في ملكية الغير، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رَبِّكَ حَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ (١).

ولما كان الإنتاج لا يتوقف على رأس المال الممثل في الملكية فحسب؛ بل يتوقف كذلك على العمل الإنساني، ولما كان فقراء الناس وذوو الحاجات منهم لا يملكون إلا قواهم الجسمية والعقلية، وليس لهم من رءوس الأموال إلا ما يستطيعون بذله من مجهود، أحاط الإسلام العمل والمجهود الإنساني بحماية لا تقل في قوتها عن حمايته للملكية ورأس المال.

وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل يقدر الإسلام حق العامل في ملكية أجره، فهو يدعو إلى الوفاء به، وينذر من يجور عليه من أصحاب العمل بحرب وخصومة من

(١) [سورة طه، الآية ١٣١].



الله، وفي هذا يقول ﷺ فيما يحكيه في الحديث القدسي عن ربه ﷻ: (ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ) <sup>(١)</sup>.

## ٢- تقرير نظام الملكية الجماعية في الأشياء الضرورية لجميع الناس:

أخرج الإسلام من نطاق الملكية الفردية الأشياء التي لا يتوقف وجودها ولا الانتفاع بها على مجهود خاص، وتكون ضرورية لجميع الناس، فأوجب أن تكون ملكيتها ملكية جماعية حتى لا يستبد بها فرد أو أفراد، فيضار المجتمع من جراء ذلك، ولذلك أدخل الفقهاء في هذا الباب جميع المرافق العامة كالطرق والجسور والخزانات والآثار القديمة، وما إلى ذلك، وأدخل الإمام مالك ما يوجد في باطن الأرض من معادن صلبة أو سائلة، فهو يرى أن جميع ما يعثر عليه من هذا القبيل يكون ملكاً خالصاً لبيت المال، أي للدولة؛ فتكون ملكيته ملكية جماعية ولو وجد في أرض مملوكة لفرد

(١) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، بابُ إثم من منع أجر الأجير، حديث رقم: ٢٢٧٠.



أو أفراد أو هيئة، وحجته في ذلك أن مالك الأرض إنما يملك ظاهرها دون باطنها، ولأنه يملك ما تستعمل فيه الأرض عادة وهو الزرع والبناء، وليس من الانتفاع المعتاد بالأرض استخراج المعادن منها، ولأن المعادن هي وديعة الله في الأرض فتكون لكل خلقه لا يختص بها إنسان دون آخر، ولأنها من الأمور ذات النفع العام، ولأنها لا توجد إلا في مواطن خاصة والناس جميعاً في حاجة إليها، فلو أجزت ملكيتها لنال الناس من جراء ذلك ضرر كبير، ورأي الإمام مالك في هذا الصدد هو أمثل الآراء وأكثرها اتساقاً مع روح الشريعة الإسلامية، ويتفق معه فيه كثير من الفقهاء<sup>(١)</sup>.

### ٣- إباحة نزع الملكية الفردية إذا اقتضى ذلك الصالح العام:

أجاز الإسلام لولي الأمر نزع الملكية الفردية والانتفاع بها لجميع الناس أو لبعض طبقات منها إذا اقتضت ذلك حاجة المرافق العامة، أو اقتضته مصلحة الجماعة، وعلى هذا المبدأ

(١) انظر: الأم للإمام الشافعي، ج ٣، ص ١٣٦.

سار عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد حمى أرضاً بالربذة<sup>(١)</sup> وجعل كلاًها حقاً مشاعاً للفقراء، وسوغ قراره بعبارته حافلة بمعانٍ ومبادئ رائعة سامية إذ يقول: فإنه إن تهلك ماشية الغني يرجع إلى ماله، وإن تهلك ماشية الفقير يأتي متضرراً بأولاده يقول: يا أمير المؤمنين.. طالباً الذهب والفضة وليس لي أن أتركه.. فبذل العشب من الآن أيسر عليّ من بذل الذهب والفضة يومئذ. وقد جاء أهلها يشكون قائلين: إنها أرضنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها فعلام تحميها؟! فأجاب عمر: المال مال الله، والعباد عباد الله، والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر<sup>(٢)</sup>.

وقاس الفقهاء على ذلك جواز نزع الملكية الفردية إذا اقتضت حاجة المرافق العامة أو مصلحة جماعية، فنصوا على أنه إذا ضاق المسجد الجامع مثلاً على المصلين جاز هدم

(١) بلسد بالقرب من المدينة، وهي التي بُني بها أبو ذر الغفاري ومات بها، والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المساقاة، باب لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ، حديث رقم: ٢٣٧٠. ولفظه: (عن الصَّعْبِ بْنِ جَنَائِمَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَقَالَ: بَلَّغْنَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّبِيْعَ»، وَأَنَّ عُمَرَ «حَمَى السَّرْفَ وَالرَّبْدَةَ».

(٢) الأحكام السلطانية، للماوردي، ص ٢٧٦.



الدور التي حوله وتعويض أهلها وإدخال أرضها فيه؛ بل إن عمر رضي الله عنه قد فعل ذلك عندما وسع المسجد الحرام<sup>(١)</sup>.

ويجيز الإسلام كذلك لولي الأمر تخصيص الملكية الجماعية، وتقييد الانتفاع بها، إذا اقتضت المنفعة العامة، وقد ثبت هذا بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه، فقد احتجز جانباً من أرض الكلاّ المباحة للجميع في منطقة النقيع وجعلها خاصة لخيل الجيش وإبله<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- اتخاذ ما هو كفيّل بتحقيق التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع وأفراده:

لا يحظر الإسلام على ولي الأمر أن يتخذ ما يراه لإقرار التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع وأفراده إذا اختلّ هذا التوازن اختلالاً كبيراً لسبب ما، وخشي أن يؤدي ذلك إلى اضطراب في حياة الناس، عملاً بالقاعدة الأساسية التي

---

(١) انظر: تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف لمحمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي الحنفي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بـ(ابن الضياء) (المتوفى: ٨٥٤هـ)، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، ص ١٥٠، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، وفيه: (لما استخلف عمر بن الخطاب وكثر الناس، وسع المسجد واشترى دوراً واتخذ للمسجد جداراً قصيراً دون القامة وكانت المصايح تُوضع عليه).  
(٢) توضيح الأحكام من بلوغ المرام، أبو عبد الرحمن البسام التميمي، ج ٥، ص ٨٠.



يقوم عليها التشريع الإسلامي، وهي وجوب درء المفاسد  
وأتقاء الضرر والضرار.

وقد قام الرسول ﷺ بإجراء من هذا القبيل بين المهاجرين  
والأنصار، حيث كان ثم فرق كبير في الملكية بين هاتين الطائفتين  
اللتين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي، ولتحقيق شيء من  
التوازن بين هاتين الطبقتين، ولتقليل ما بينهما من تفاوت في  
هذه الناحية وزع الرسول ﷺ فيء بني النضير على المهاجرين  
وحدهم، وعلى رجلين من الأنصار ذكرا فقرهما للرسول ﷺ  
وحاجتهما إلى المعونة، هما سهل بن حنيف وأبو دجانة سهاك  
بن خرشة<sup>(١)</sup>؛ فحقق ذلك شيئاً من التوازن الاقتصادي بين  
الطبقتين اللتين يتألف منهما أول مجتمع إسلامي، وكان هذا  
بوحى من الله ﷻ، قال تعالى: ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ  
أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ

(١) انظر: مفاتيح الغيب التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي  
السرّازي الملقب بفخر الدين الرّازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، ط دار إحياء التراث العربي  
- بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٢٠هـ ج ٢٩، ص ٥٠١، وتفسير القرآن العظيم لأبي الفداء  
إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد  
سلامة، ج ٨، ص ٦٨، ط دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، وانظر: الأحكام  
السلطانية للماوردي، ص ١٦١.

وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا  
 ءَاتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا  
 اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ  
 أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ  
 وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾  
 وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ  
 إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا  
 وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ  
 يُوقِ شَحْحَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾

وقد روى البلاذري في كتابه فتوح البلدان وفخر الرازي  
 في تفسيره للقرآن الكريم أن الأنصار أجابوا رسول الله ﷺ  
 حين سألهم: بل نجعل هذا الفيء لإخواننا المهاجرين خاصة،  
 ثم تقسم لهم من أموالنا ما شئت<sup>(٢)</sup>.

(١) [سورة الحشر، الآيات ٧-٩].

(٢) انظر: تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) للآيات الأولى لسورة الحشر، وانظر: فتوح البلدان  
 لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (ت: ٢٧٩هـ)، ص ٢١، ط دار ومكتبة الهلال -  
 بيروت، ١٩٨٨ م.

## ٥- نظام الميراث وأثره في حفظ التوازن الاقتصادي:

عمد الإسلام إلى حق الدوام للملكية الفردية، فقيده بقيود تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحول دون طغيان رأس المال، وتجرده من وسائل السيطرة والاحتكار، وتمثل القيود التي قيد بها الإسلام هذا الحق في النظم التي وضعها لسئون الوصية والميراث؛ فقد وضع الإسلام للميراث نظاماً حكيمًا يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً عادلاً، وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفى، فيوسّع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة، ومن جهة أخرى يقرب طبقات الناس بعضها من بعض.

وقد حرم الإسلام كل إجراء يؤدي إلى الإخلال بقواعد الميراث، وتوعد من يتعدى حدودها بأشد عقاب في الآخرة، وفي هذا يقول الله تعالى بعد أن قرر هذه القواعد: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ (١).

(١) [سورة النساء، الآيتان ١٣، ١٤].



ومن أجل ذلك يرى معظم فقهاء المسلمين أنه لا تجوز الوصية لوارث، لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تحايل على قواعد الميراث، وإعطاء بعض الورثة أكثر من نصيبه الشرعي، وعملاً بقوله ﷺ بعد أن نزلت آيات الموارث: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»<sup>(١)</sup>، وحتى الذين يميزون هذه الوصية يقيدها في حدود الثلث من التركة عند الكثير منهم، أما الوصية لغير القريب فيجيزها جميع الفقهاء تيسيراً لأعمال البر، ولكن في حدود لا يضار بها الورثة، وقد قدرها معظمهم بحدود الثلث من التركة<sup>(٢)</sup>.

## ٦- تقييد حرية التصرف في الملكية الفردية بما يحقق المصلحة العامة:

قيد الإسلام حرية التصرف بقيود تكفل عدم الإضرار بحقوق الآخرين وبالمصلحة العامة، ولذلك حرم على

---

(١) سنن الترمذي، أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، حديث رقم: ٢١٢١.  
(٢) وأما الأقرباء غير الوارثين فمعظم الفقهاء يذهبون إلى أن حكمهم حكم غيرهم في جواز الوصية لهم في الحدود السابق ذكرها، ويرى أصحاب المذهب الظاهري وجوب الوصية لهم في حدود الثلث من التركة.



المالك كل تصرف في ملكه يؤدي إلى ضرر عام أو خاص، أو ينطوي على الاعتداء على حرية الآخرين؛ بل لقد ذهب الإسلام في هذا السبيل إلى حد أنه يجيز نزع الملكية من صاحبها إذا أساء استخدام حقه فيها، أو لم يكن مؤهلاً لذلك لصغر سن أو ذهاب عقل، ولم يكن ثمة وسيلة أخرى لمنعه، ومن ذلك ما تقرره الشريعة الإسلامية من وجوب الحجر على الصبي والمجنون فيما يملكانه لأنهما لا يحسنان التصرف، وعلى السفهه الذي يبدد ثروته ويتلف أمواله ويسيء التصرف فيها، إلى حد الإضرار بورثته وبالمصلحة العامة.

ومن ذلك نظام الشفعة، إذ يجيز للجار - إذا باع جاره ملكه ورأى أن هذا البيع ينطوي على ضرر يلحقه، أو يفوت منفعة له - أن يطالب بالشفعة، أي بأن يقدم على الغريب في الصفقة ويلغي العقد الأول، لقوله ﷺ: (الجارُّ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ)<sup>(١)</sup>، أي: بسبب قُرب ملكه من ملك جاره.

ولا يجيز الإسلام للمالك تعطيل ملكه إن كان في ذلك إضرار بالمصلحة العامة، ويبيح لولي الأمر في هذه الحالة مصادرة الملكية ومنحها لمن يقوى على استغلالها، وقد

(١) صحيح البخاري، كتاب الشفعة، بابُ عَرَضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ النَّبِيِّ، حديث رقم: ٢٢٥٨.



فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع بلال بن الحارث، (فَعَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَهُ الْعَقِيْقَ أَجْمَعَ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ قَالَ لِبِلَالٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُقْطِعْكَ لِتَحْجِرْهُ عَنِ النَّاسِ، إِنَّمَا أَقْطَعَكَ لِتَعْمَلَ، فَخُذْ مِنْهَا مَا قَدَرْتَ عَلَى عِمَارَتِهِ، وَرَدَّ الْبَاقِي) <sup>(١)</sup>.

## النظام المالي في الإسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية

أولاً- واجبات الملكية الفردية وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية:

لا يكفي الإسلام بتقييد حقوق الملكية الفردية على النحو السابق فقط؛ بل يضع كذلك على كاهل المالك واجبات وأعباء في مقابل تمتعه بما بقي له من هذه الحقوق، وهي أعباء مفروضة محددة المقادير، ومن ذلك ما يلي:

(١) الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني المعروف بـ(ابن زنجويه) (ت: ٢٥١هـ)، تحقيق الدكتور: شاکر ذيب فياض الأستاذ المساعد، ج ٢، ص ٦٤٧، ط مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، حديث رقم: ١٠٦، والسُّنن الصغرى للبيهقي، كتاب البيوع، باب إقطاع الموات، حديث رقم: ٢١٩٣.



١- الزكاة، فقد فرض الإسلام على مختلف الثروات وشتى مظاهر النشاط الاقتصادي من أنواع الزكاة ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية، وفرض الزكاة فيما تنتجه الأرض، وفيما يملكه الفرد من الذهب والفضة والأنعام وعروض التجارة بالشروط المبينة في كتب الفقه الإسلامي.

والأصل في الزكاة بجميع أنواعها أن تدفع إلى بيت المال، وبيت المال يوزعها في مصارفها التي حددها الشريعة، ومن أهمها الإنفاق على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله ﷻ، وقد جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه، وقرنها بالإيمان بالله سبحانه وتعالى وبالصلاة، لما لها من وظيفة مهمة في حفظ التوازن الاقتصادي.

٢- الخراج، وقد فرض في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ما نسميه بالأموال الأميرية على بعض الأراضي الزراعية، ويخصص الخراج للمصالح العامة للمسلمين، ويدخل في ذلك إصلاح حال المسلمين، وأرزاق، أي (مرتبات) الموظفين والولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الأمن والجيش، وتعبيد الطرق، وعمارة



المساجد والرباطات والقناطر والجسور، وإصلاح الأنهار، وما إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

٣- الضرائب، يميز الفقه الإسلامي للإمام أن يفرض من الضرائب الدائمة والمؤقتة ما تدعو الحاجة إليه وتستقيم به أحوال المسلمين، وعلى هذا الأساس فرضت في عهود الخلافة ضرائب على الواردات وعلى التجار الذين يمرون ببعض نقاط المراقبة في البلاد الإسلامية، وعلى السفن التي تمر بموانئ هذه البلاد، وعلى الحوانيت ودور سك النقود، وعلى نواحٍ أخرى كثيرة من هذا القبيل.

٤- الصدقات، أوجب الإسلام على الأغنياء في بعض الأعياد والمناسبات أن يُخْرِجُوا من أموالهم صدقات للفقراء والمساكين، ومن أهم هذه الصدقات زكاة الفطر التي يُخْرِجُها رب الأسرة قبل يوم عيد الفطر عن نفسه وخدمه وأفراد أسرته الذين تجب عليه نفقتهم، ومنها

---

(١) هذه عبارة الميداني عن القدوري، انظر: الباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الميداني شرح لمختصر القدوري صنفه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد، القدوري، البغدادي، الحنفي المتوفى في عام ٤٢٨ هـ، في الفقه الحنفي، ص ٢٧٦، ص ٢٧٧، وانظر في تفصيل هذا الموضوع، كتاب الخراج، للإمام أبي حنيفة.



أيضاً الأضحية في يوم عيد الأضحى، والهدى الذي يجب أو يُستحب للحاج نحره، وكلاهما يُخصص كله أو معظمه أو قسم منه للفقراء والمساكين، قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْبَآئِسَ الْفَقِيرَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

٥- الكفارات، فقد عمد الإسلام إلى طائفة من الجرائم التي يكثر حدوثها وجعل كفارتها إخراج الأموال والتصدق بها على الفقراء، وفي التعبير بالتصدق مجاز لأننا بصدد أمر واجب حتمي، مثل: كفارة حنث اليمين، وكفارة الظهار، وكفارة معظم أنواع الفطر في رمضان، ولبعض المخالفات التي تحدث في مناسك الحج، قال الله تعالى في كفارة اليمين: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ؛ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ

[١] [سورة الحج، الآية ٢٨].

[٢] [سورة الحج، الآية ٣٦].

أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ<sup>١</sup> وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ  
 اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾، وفي كفارة الظهار  
 قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا  
 قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعُظُونَ  
 بِهِ<sup>٢</sup> وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ  
 مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ  
 سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>٣</sup> وَتِلْكَ  
 حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢﴾، وفي بعض أنواع  
 الفطر في رمضان قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ  
 عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ  
 فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ  
 تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ وفي المخالفات  
 في الحج وما يعرض من ضرورات قال تعالى: ﴿وَأْتِمُوا  
 الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا  
 رءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى

(١) [سورة المائدة، الآية ٨٩].

(٢) [سورة المجادلة، الآيتان ٣، ٤].

(٣) [سورة البقرة، الآية ١٨٤].



مِن رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ... ﴿١١٦﴾ (١) وقال  
تعالى: ﴿... يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْنَلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ  
قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا  
عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ  
عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ  
عَادَ فَيَنْقُصِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ (٢).

ثانيًا- نظام التكافل والضمان الاجتماعي وأثره في  
تحقيق العدالة:

وضع الإسلام أمثل نظام للتكافل والضمان الاجتماعي،  
وسن أنواعًا كثيرة من هذا التكافل وهذا الضمان، فأوجب  
على الأغنياء من الأقرباء أن ينفقوا على الفقراء والمساكين  
والعاجزين عن الكسب من أقربائهم، على ما هو مفصل  
في المذاهب.

وأوجب على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع  
بعض في حالة تكافل، حتى لقد ذهب جماعة من

(١) [سورة البقرة، الآية ١٩٦].

(٢) [سورة المائدة، الآية ٩٥].



الفقهاء على رأسهم الإمام ابن حزم إلى مسئولية أهل البلد الذي يموت أحد أفراده جوعاً، فيدفع أهله الدية متضامنين إلى أسرته، كأنهم شركاء في موته، وفي هذا يقول ﷺ: (وَأَيُّمَا أَهْلٍ عَرَّصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى) (١). وأوصى القرآن الكريم بالجار القريب والجار البعيد في أكثر من آية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (٢)، فقرن وجوب الإحسان بالجار القريب والبعيد بوجوب عبادته وعدم الشرك به ووجوب الإحسان بالوالدين، وأوصى الرسول ﷺ بالجار في أكثر من حديث، منها: (مَا آمَنَ بِي مَن بَاتَ شَبَعَانًا وَجَارُهُ

(١) مسند أحمد، ج٨، ص ٤٨١، حديث رقم: ٤٨٨٠.

(٢) [سورة النساء، الآية ٣٦].



جَائِعٌ إِلَىٰ جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ<sup>(١)</sup>، ولا يفرق الإسلام في ذلك بين الجار المسلم وغير المسلم<sup>(٢)</sup>.

كما أوجب الإسلام على بيت المال النفقة على الزمن (العاجز عن الكسب)، وعلى الشيخ الفاني، والمرأة، إذا لم يكن لواحد من هؤلاء من تجب عليه النفقة من أقربائه، ولا يفرق الإسلام في ذلك بين المسلم وغير المسلم، فقد روى أبو يوسف في كتابه الخراج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان شيخاً ضريراً يبدو عليه أنه ذمي، فضرب عمر بعضده وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، فقال: وما ألجأك إلى ما أرى؟ فقال: أسأل الجزية والحاجة والسنن، فأخذ عمر رضي الله عنه بيده وذهب به إلى منزله وأعطاه شيئاً مما عنده، ثم أرسل إلى خازن بيت المال وقال له: انظر هذا وضرباه، فوالله ما أنصفنا الرجل

(١) المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٢٥٩، حديث رقم: ٧٥١.

(٢) مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد الطبراني، ج ٣، ص ٣٥٦، حديث رقم: ٢٤٥٨، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ، ولفظه: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْجَارُ أَنْ تَلَاثَةً، فَجَارٌ لَهُ حَقٌّ، وَهُوَ أَذَى الْجِيرَانِ، وَجَارٌ لَهُ حَقَانٌ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةٌ حُقُوقٍ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقٌّ وَاجِدٌ فَجَارٌ تُشْرِكُ، لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقَانٌ، فَجَارٌ تُسَلِّمُ، لَهُ حَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ ثَلَاثُ حُقُوقٍ فَالْجَارُ ذُو الرَّجْمِ، لَهُ حَقُّ الرَّجْمِ وَحَقُّ الْإِسْلَامِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَأَذَى حَقُّ الْجَوَارِ أَنْ لَا تُؤْذِ جَارَكَ بِقِتَارِكَ قَدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا).



أَنْ أَكَلْنَا شَيْبَتَهُ ثُمَّ نَخْذِلُهُ عِنْدَ الْهَرَمِ، ﴿إِنَّمَا أَصَدَقْتُ  
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾<sup>(١)</sup> وهذا من المساكين من أهل  
الكتاب، ورد عنه الجزية وعن أمثاله<sup>(٢)</sup>.

وأوجب الإسلام في حالات الشدة والضرورة أن يعود  
القادر على المحتاج بما يسد حاجته، فقد روى أبو سعيد  
الخدري حال النبي ﷺ في سفر وشدة، فقال: «بينما نحن في  
سفر مع النبي ﷺ إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فَجَعَلَ  
يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَانَ  
مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ، فَلْيَعُدِّ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ  
مِنْ زَادٍ، فَلْيَعُدِّ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ)، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ  
الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ<sup>(٣)</sup>.

ثالثًا- تحريم طرائق الكسب غير السليم:

حرم الإسلام تحريمًا قاطعًا جميع طرائق الكسب غير  
السليم، وهي الطرائق التي تقوم على الربا والرشوة، أو

(١) [سورة التوبة، الآية ٦٠].

(٢) الخراج لأبي يوسف، ص ١٢٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب اللقطة، باب استحباب المؤانسة بفُضُولِ الْمَالِ، حديث رقم: ١٧٢٨.



استغلال النفوذ والسلطان، أو غش الناس، أو ابتزاز أموالهم، أو التحكم في ضروريات حياتهم، وحرمانهم ما يأتي عن هذا الطريق، وأجاز لولي الأمر مصادره واستيلاء بيت المال عليه لإنفاقه في المصلحة العامة للمسلمين، فالإسلام أول تشريع سنَّ قانون (الكسب غير المشروع)، أو قانون (من أين لك هذا)، وقد حقق الإسلام بذلك عدة أهداف سامية، ومن ذلك:

- تحقيق تكافؤ الفرص، والقضاء على أهم عوامل اتساع الفروق الاقتصادية بين الأفراد والطبقات، بما يؤدي إلى تحقيق المساواة في شؤون الاقتصاد من أمثل الطرق.

- أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم التكافل والتراحم والتعاطف والتواصي بالصدق والإحسان، وأن يتجنبوا في معاملاتهم كل ما ياباه الخلق السليم وما يؤدي إلى التنافر والتباغض وصراع الطبقات واضطراب العلاقات.

- دفع الناس إلى العمل لكسب المال الحلال وتنميته، وصرفهم عن الكسل والبطالة والطرق الوضيعة التي قد تأتي بهال حرام لا بركة فيه ولا نهاء.

## رابعاً- الصدقات المستحبة:

حَبَّبَ الإسلام إلى الأغنياء التصدق على الفقراء والمساكين، وجعل هذا التصدق من أكبر القربات إلى الله ﷻ، وجعل اكتناز الأموال وعدم إنفاقها في سبيل الله من كبريات المعاصي، وتوعد المكتنزين بأشد عقوبة يوم القيامة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿يَتَّخِذُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفُسًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ

(١) [سورة البقرة، الآية ١٧٧].

(٢) [سورة البقرة، الآية ٢٥٤].

سَبَّحَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ<sup>ط</sup>  
 وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٣١﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالِهِمْ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهَا وَلَا أَدَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ  
 عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾  
 وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ  
 مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا  
 الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ<sup>ط</sup>  
 وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَمِيدٌ ﴿٢﴾.

وقد دلَّت بعض الآيات على أن الإسلام لا ينظر لهذا  
 النوع من الصدقات على أنه إنفاق وتصدق بل على أنه حق  
 للفقراء في مال الأغنياء، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ  
 حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٣﴾﴾ وقال تعالى: ﴿فَأْتِ  
 ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ  
 يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأَوْلِيكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٤﴾.

(١) [سورة البقرة، الآيات ٢٦٦، ٢٦٧].

(٢) [سورة البقرة، الآية ٢٦٧].

(٣) [سورة المعارج، الآيات ٢٤، ٢٥].

(٤) [سورة الروم، الآية ٣٨].



وكثير من الآيات تنظر إلى التملك على أنه مجرد وظيفة في يد صاحبها بإنفاق المال لمستحقه، وينظر إلى المالك كمستخلف على الثروة من قبل الله ﷻ، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>.

خامساً- الترغيب في إنفاق ما زاد على الحاجة للمصلحة العامة:

الإسلام لا يجب إلى الأغنياء أن ينسلخوا من جميع ما يملكون ليقدموه إلى الفقراء؛ بل إن الإسلام ليكره هذا المسلك ويوجب على الفرد أن يبقي من أمواله ما يكفي حاجته وحاجة من يعولهم، وفي هذا يقول تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٢)</sup>، والعفو أي السهل اليسير الذي لا يؤثر في حياة الفرد، وقد ثبت أن الرسول ﷺ كان يرد صدقة من يريد التصدق بجميع ماله، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه، قال: كنا عند

(١) [سورة الحديد، الآية ٧].

(٢) [سورة البقرة، الآية ٢١٩].



رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب، فقال: يا رسول الله، أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها، فأعرض عنه رسول الله ﷺ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن، فقال مثل ذلك فأعرض عنه، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر فأعرض عنه، ثم أتاه من خلفه، فأخذها رسول الله ﷺ فخذفه بها، فلو أصابته لأوجعته ولعقرته، فقال رسول الله ﷺ: (يأتي أحدكم بما يملك فيقول: هذه صدقة، ثم يقعدُ يستكف الناس، خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى)<sup>(١)</sup>، وأخرج البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (اليَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ)<sup>(٢)</sup>، أي أن تظل غنياً تتصدق وتكون يدك هي العليا خير من أن تنسلخ من جميع أموالك فتتكفف الناس ويدك تكون هي السفلى، وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: جاء النبي ﷺ يعوذني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها،

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب الرجل يخرج من ماله، حديث رقم: ١٦٧٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، حديث رقم: ١٤٢٧.



قَالَ: (يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُوصِي بِمَا لِي كُلهُ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ، قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: الثُّلْثُ، قَالَ: (فَالثُّلْثُ، وَالثُّلْثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةُ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَى فِي امْرَأَتِكَ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ، فَيَسْتَفْعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ)، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ؟ قَالَ: (أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ)، قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ<sup>(٢)</sup>.

وختامًا .. فشرية الإسلام قد وصلت في حرصها على المساواة بين الناس في شئون الاقتصاد إلى شأو رفيع لم تصل إلى مثله ولا إلى ما يقرب منه أية شريعة أخرى من

(١) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، بابُ أَنْ يَرْكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ، حديث رقم: ٢٧٤٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، بابُ إِذَا تَصَدَّقَ، أَوْ أَوْقَفَ بَعْضَ مَالِهِ، أَوْ بَعْضَ رَقِيقِهِ، أَوْ دَوَابَّهُ، فَهُوَ جَائِزٌ، حديث رقم: ٢٧٥٧.



شرائع العالم قديمه وحديثه، والنظم التي وضعها الإسلام في شؤون الاقتصاد نظم مثالية حكيمة، فهي تقرر الملكية الفردية وتحيطها بسياس من الحماية، وتذلل أمام الفرد سبل التملك والحصول على المال، وتشجع على العمل، وتعطي كل مجتهد جزاء اجتهاده، وتفسح المجال أمام التنافس والرغبة في التفوق والطموح، فتحقق بذلك تكافؤ الفرص بين الناس في هذه الميادين، ولكنها من جهة أخرى تقلم أظافر رأس المال، وتجرده من وسائل الضرر والاحتكار، بدون أن تشل حركته وتعوقه عن القيام بوظيفته كعامل مهم في الإنتاج، وتعمل على استقرار التوازن الاقتصادي، وتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها ببعض، ومن جهة ثالثة تقيم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم متينة من التكافل والتعاون والتواصي بالبر والعدل والإحسان، وتضع أمثل نظام للضمان الاجتماعي، وتكفل لكل فرد حياة إنسانية كريمة.





## الموضوع

- ٥ تقديم  
أ.د. محمد مختار جمعة مبروك - وزير الأوقاف .
- ٩ مقاصد الشريعة دراسة مصطلحية  
أ.د. حمدان مسلم المزروعى - رئيس مجلس أمناء جامعة  
محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، ورئيس الهيئة العامة  
للشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية  
المتحدة سابقاً.
- ٣٥ ترتيب المقاصد الشرعية  
أ.د. علي جمعة محمد عبد الوهاب - عضو هيئة كبار  
العلماء، ومفتي الجمهورية سابقاً .
- ٦٧ حفظ النفس  
أ.د. محمد مختار جمعة مبروك، وزير الأوقاف .
- ٨٣ أسس ومبادئ النظام المالي والاقتصادي في التشريع  
الإسلامي  
أ.د. نصر فريد محمد واصل - عضو هيئة كبار العلماء،  
ومفتي الجمهورية سابقاً .



## منافذ بيع الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المبتدیان ١٣ ش المبتدیان - السيدة زينب أمام دار الهلال - القاهرة	مكتبة المعرض الدائم ١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة
مكتبة ١٥ مايو مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز	ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ ٢٥٧٧٥١٠٩ داخلي ١٩٤
مكتبة الجيزة ١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة ت: ٣٥٧٢١٣١١	مكتبة مركز الكتاب الدولي القاهرة ٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨
مكتبة جامعة القاهرة خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعي بالجامعة - الجيزة	مكتبة ٢٦ يوليو ١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة ت: ٢٥٧٨٨٤٣١
مكتبة رادوييس ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة مبنى سينما رادوييس	مكتبة شريف ٣٦ ش شريف - القاهرة ت: ٢٣٩٣٩٦١٢
مكتبة أكاديمية الفنون ش جمال الدين الأفغاني من شارع محطة المساحة - الهرم مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة	مكتبة عرابي ٥ ميدان عرابي - التوفيقية - القاهرة ت: ٢٥٧٤٠٠٧٥
مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوي الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو من أبو الفدا - القاهرة	مكتبة الحسين مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة ت: ٢٥٩١٣٤٤٧



مكتبة المنيا (فرع الجامعة)  
مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير

- طنطا

ت : ٠٤٠ / ٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٥٥٠ / ٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة

والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٥٥ / ٢٣٦٢٧١٠

ت : ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

مكتبة الإسكندرية

٩٤ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣ / ٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤ / ٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة

- الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤ / ٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصرية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧ / ٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨ / ٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦ / ٢٣٦٤٤٥٤



لهيئة المصنفين العراقيين



المشرف على المشروعات الثقافية

مروان حماد

متابعة

فريال فؤاد

المراجعة اللغوية

د. حسن أحمد خليل

سيد عبد المنعم

تصميم الغلاف

محمد بغداداي

الإخراج الفني

أحمد طه محمود

رقم الإيداع بدار الكتب

